مقالات غير محكمة، ندوة عمارة المساجد، م ١٠ أ، ص ص ١٨١-٢١٥، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود (١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩م)

المسجد في المدينة السعودية بين الواقع والمأمول

سعد بن سعيد ثقفان

وزارة الشئون البلدية والقروية

الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث: يعتبر المسجد في المدينة الإسلامية أهم العناصر على الإطلاق التي ينبغي أن يفرد لها مجالا واسعا من البحث والدراسة والاستقصاء.. وفي بحثنا هذا تناولنا في الجزء الأول المسجد في المدينة الإسلامية من حيث أهميته ودوره في تشكيل المدينة الإسلامية الأولى بداية من أول مسجد بني في الإسلام مرورا بمدن الفتوحات الإسلامية.. ثم تم بيان أنواع المساجد وتطور تصنيفاتها بناء على تطور المدن الإسلامية حجما وزيادة أعداد سكانها حيث ظهرت المساجد المركزية ومساجد الأحياء الزوايا وغيرها.. ومن ثم أفردنا جزء من هذا البحث للأدوار التي كان يقوم بها المسجد سواء السياسية والعسكرية أو الاقتصادية أو التعليمية والثقافية أو الإعلامية أو الاجتماعية ، وبحثنا تطور هذه الأدوار عبر التاريخ الإسلامي وفي نهاية هذا الجزء تناولنا بالبحث والدراسة دور المسجد في الهيكل العمراني للمدينة الإسلامية.

أما في الجزء الثاني فقد خصص للمسجد في المدينة السعودية حيث تم استعراض وضع المسجد في المستوطنة التقليدية ثم البيئة العمرانية الانتقالية وأخيرا الوضع الراهن للمسجد في الأحياء السكنية الحديثة مع مقارنة الحالات الثلاثة من حيث قيام المسجد بالأدوار المتوقعة منه في كل حالة ومن حيث مدى استجابة كل نمط من الأنماط الثلاثة لعلاقة المسجد بمستخدميه حيث أثبتت هذه المقارنة مدى كفاءة وفعالية المسجد في البيئة التقليدية المحلية عنها في المرحلة الانتقالية أو الوضع الراهن.. ثم انتقل مسار البحث إلى تدارس المعايير التخطيطية الراهنة المستخدمة في أعمال المساجد حيث تم بيان سلبياتها ونواحي النقص فيها. ثم تم إلقاء الضوء على آلية إدارة أعمال المسجد من حيث التخطيط وتوفير المواقع والبناء والتمويل والتشغيل والصيانة لتحديد مدى فعاليتها واستجابتها لتطوير عملية توفير وتوزيع المساجد.. وقد خلص هذا الجزء من البحث إلى تحديد المشاكل الرئيسية ومكامن الخلل وجوانب النقص.

أما الجزء الأخير من هذا البحث فقد خصص لرسم الإطار العام للعمل المستقبلي لاعمال توفير وتوزيع وبناء المساجد وفقا للأسس والمبادئ السليمة، حيث تم اقتراح إيجاد فكرة للمجاورة السكنية الإسلامية المبنية والمرتكزة على خدمة المسجد بديلا عن الأفكار المستوردة الراهنة مع بيان المعايير والأسس الممكن استخدامها لهذا الغرض.. ثم تم اقتراح إعادة تصنيف المساجد بناء على المواقع المختلفة للمسجد في البيئة العمرانية وبناء على الأدوار التي يمكن للمسجد القيام بها مع عدم إغفال التصنيف الوظيفي الذي يقسم المساجد إلى محلية وجامعة.. ثم تم التعريض إلى الأسلوب المفضل لدعم الأدوار المؤمل من المسجد القيام بها بطريقة مبسطة. ثم خلص البحث بعد ذلك إلى إصدار بعض التوصيات الهامة.

المقدمة

لقد خلق الله عز وجل الإنسان للعبادة: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾، [١، سورة الذاريات ، آية ٥٦] وأوكل إليهم مهام كثيرة يأتي في مقدمتها عمارة الأرض بحكم الاستخلاف. وقد كان المسجد منذ البدء هو النواة للتجمعات البشرية التي بنيت على أساسها المدن الإسلامية حيث يقول عز وجل: ﴿إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين﴾، [١،سورة آل عمران ، آية ٩٦] ومن خلال هذا النداء الإلهي يرتبط بناء المسجد بحياة الناس وتجمعهم وتلاقيهم ويكون عامل توحيد للمسلمين واستقراراً لحواضرهم ومدنهم بل وعامل تنظيم حاسم لحياة الأفراد ولأنماط العمران والمدن الإسلامية.

وقد يحار المخطط العمراني أو المصمم العمراني في العصر الحديث في إيجاد معايير تخطيطية ومبادئ يقوم على أساسها بتخطيط المدن أو القرى أو تصميم الأحياء وتنظيم استعمالات الأراضي وطرق النقل والمواصلات في خضم الكثير من متغيرات العصر الحديث المتسارعة التي لا تعطي الفرصة للاستقرار على مبدأ أو مقياس أو معيار. وهذا اللبس لا يجب أن يحدث مع المخطط أو المصمم العمراني المسلم الذي يملك أدوات ومبادئ ومعايير تخطيط وتصميم ربانية ثابتة لا تتغير بفعل زمن ولا تتقادم بتأثير حضارة ولا تندثر مع التطورات التقنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المختلفة لأن مصدرها هو الدين الإسلامي الحنيف الذي شرعه رب العالمين وكفل حفظه وضمن بقائها. ولأن الإنسان أولا وأخيرا مكلفا تكليفا صارما بأدائها وتفعيلها في حياته اليومية إلى أن يقضي الله أمره.

ومن هذا المنطلق فقد نشأت مكة المكرمة منذ فجر التاريخ لتكون حاضرة العالم القديم وليس العرب فقط حتى ظهر فيها الإسلام وتبلورت قدسيتها لتأخذ بعداً آخر بعد الله الحنيفية لإبراهيم عليه السلام. وقد كان للبيت الحرام أكبر الأثر ومازال كقبلة للمسلمين ومقصدا لهم. فهو قبلة يومية ومقصدا سنويا وسيظل كذلك إلى أن يشاء الله. وإذا كان البيت الحرام هو أول بيت وضع للناس وارتبط مباشرة بظهوره المدينة وظهور الحضارة الإسلامية. فقد ارتبطت بقية المساجد أيضا بمدها وتجمعاتها البشرية كمكان حيوي للصلاة والزكاة والعمل. قال الله تعالى: ﴿إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين﴾. [١، سورة التوبة ، آية (١٨)] إن بحثنا هذا الذي يهتم بالمساجد عموما يحتم علينا النظر إلى الصلاة والتي هي لب الإسلام والفريضة التي تقوى لبنات صرح الجماعة وتعمل على تماسكه. فقد فرض الله عز وجل على المسلم خمس صلوات في اليوم والليلة في أوقات مختلفة هي الفجر والظهر والعصر والمغرب والعشاء، وأمر بأدائها جماعة في مكان واحد هو المسجد بناء على أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام والتي تشدد على أداء الصلاة جماعة في المسجد ومنها عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ (أي: الواحد) بسبع وعشرين درجة". وعنه صلى الله عليه وسلم: "لا صلاة لجار

المسجد إلا في المسجد" (الدار قطني). ومما سبق نلاحظ العلاقة بين المسلم وبين ربه والتعايش المادي بين المسلم وبين المكان الذي يعيش فيه أو لنقل البيئة العمرانية. فهو (المسلم) إن كانت روحه تتعلق بربه خمس مرات في اليوم فهو كذلك يتعامل مع البيئة التي يعيش فيها أيضا خمس مرات أخرى على الأقل من منزله وطريقه ومسجده وعودته إلى منزله مجددا وهو ما لم يتوفر و بهذا الكم من التفاعل مع المكان في أي ركن من أركان الإسلام الأخرى.

من خلال تلك المعطيات السابقة يتضح لنا دور المسجد الهام في حياة الأفراد المسلمين وكذلك في التكوين العمراني للمدن والقرى والأحياء السكنية ويبدو أيضا من خلال هذا الدور الهدف الواضح لهذا البحث الذي يرتكز على إلقاء الضوء على العلاقة بين تلك المتغيرات الثلاثة وهي الفرد "الإنسان المسلم"، والمكان "المسجد"، والبيئة العمرانية "المدن – القرى – الأحياء السكنية"، وبيان التأثيرات المتبادلة فيما بينها، مع التركيز على المسجد كأساس ثابت ومعاملة المتغيرات الأخرى كأسس غير ثابتة يمكن ضبطها والتحكم فيها لتحقيق التفاعل الأمثل بين الإنسان والمكان في البيئة العمرانية.

وهذا النهج في البحث يفرض علينا التعرض لبدايات نشأة المساجد وظهورها ولو بصورة مبسطة وتأثيراتها المبكرة في المجتمع العمراني من خلال الأدوار التي كانت تقوم بها سواء كانت تعليمية أو اجتماعية أو اقتصادية أم سياحية وعسكرية وغيرها من الأدوار التي قام بها المسجد خلال التاريخ الإسلامي. ومن ثم التعرض للمساجد في العصر الحديث في المملكة العربية السعودية والذي يقسم وفقا لتطورات المراحل التخطيطية المختلفة التي تتدرج من القرى والتجمعات التقليدية إلى المدن السعودية المبكرة إلى المدن والقرى الحديثة مع إيضاح نطاق التأثر والتأثير بين المساجد وتلك البيئات العمرانية من خلال الأسس والمعايير والأنماط التخطيطية المختلفة وتحديد مدى فعالية الدور الذي يقوم به المسجد في المدينة والقرية الحديثة الآن وكذلك جوانب النقص والقصور في ذلك الدور. ويخلص البحث إلى إصدار توصيات عامة للنهوض بالدور الذي يقوم به المسجد في حياة الأفراد من خلال البيئة العمرانية التي تعمل كوسيط مهم في هذا الجانب.

الأهداف

يمكن تلخيص أهداف البحث بالنقاط الآتية:

- بيان الدور الحقيقي للمسجد كعنصر تخطيطي حاسم في المدينة الإسلامية.
- دراسة وتحليل أداء المسجد في البيئة العمرانية للمدن السعودية.
- بيان نواحي النقص ومكامن الخلل في دور المسجد في المدينة السعودية.
- رسم خطوط عريضة للعمل المستقبلي لتطوير أداء المسجد في المدينة السعودية
- إصدار توصيات عامة للنهوض بالمسجد في المدينة السعودية.

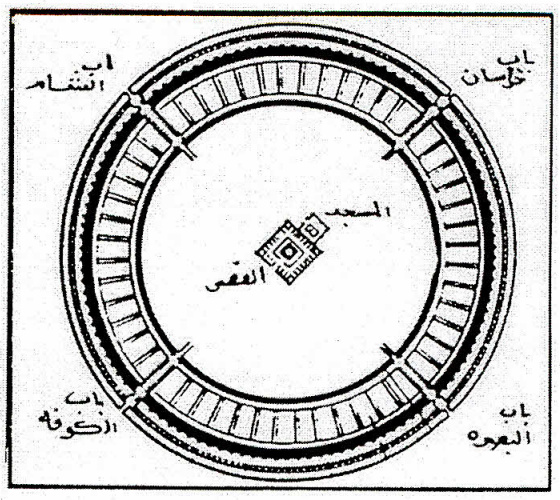
المسجد في المدينة الإسلامية

يشكل الدين الإسلامي منهج كامل لحياة الفرد والأسرة والمجتمع المسلم. لذا فهو يوفر قواعد عامة ومبادئ وأسس شاملة تنظم علاقة المكان الممثل بالقرية أو الحي السكني أو المدينة عموما بمستخدميه. وقد ظهرت تلك العلاقة منذ ظهور الدين الإسلامي الذي نظم حياة الأسرة والعلاقات الزوجية وعلاقات الجوار ودعا الإنسان للاستمتاع بالحياة وفقا لقوانين محددة تراعي الاعتدال والاقتصاد ومبدأ عدم الإضرار بالآخرين، بالإضافة إلى مبدأ سد الذرائع وغيرها من المبادئ التي تنظم حياة الأفراد ولها انعكاسات غير مباشرة على المكان الذي يعيش فيه أولئك الأفراد. ويضاف إلى ذلك بعض المبادئ ذات الصلة المباشرة بالمكان مثل حق المرور ومبدأ الخصوصية وتوجيه المباني وغيرها من المبادئ التي تعطي للمدينة الإسلامية طابعها الخاص المميز عن بقية المدن. وبناء على مثل تلك القواعد والأسس ظهرت المدينة الإسلامية وتشكلت عبر العصور بدأ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة وتأسيس مجتمع إسلامي مدني مرورا بفترة الحروب والفتوحات التي نتج عنها إنشاء مدن جديدة او اضفاء الطابع الإسلامي على مدن قائمة. ولعلنا في مبحثنا هذا سنقتصر على دور المسجد وأهميته في تلك المدن بصفة عامة تمهيدا للدخول في صلب هذا البحث ألا وهو دور المسجد في المدينة السعودية الراهنة. بدلا من التعرض لنشأة وتطور المدن الإسلامية وخصائصها ومعاييرها التي هي خارج نطاق هذا الموضوع.

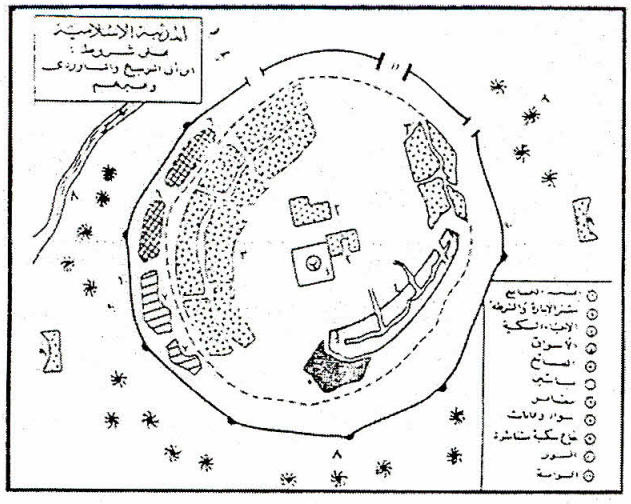
أهمية المسجد في المدينة الإسلامية

في الوقت الذي أرست الشريعة الإسلامية مبادئ لحياة الفرد المسلم وقواعد تحكم تعامله مع بقية أفراد المجتمع بطريقة تنعكس على النمط المكاني العمراني، فإنها ومن خلال الركن الثاني من أركان الإسلام وهو الصلاة قد أرست منهجا لتفاعل الإنسان والمكان من خلال الفرد المسلم والمسجد الذي هو مكان للصلاة. ووضعت أسسا راسخة وثابتة تحدد هذا التفاعل وتقرر ملامحه الأساسية كما وكيفا. فقد أثرت الشعائر الخاصة التي تسبق أو تصاحب إقامة الصلاة تأثيرا كبيرا في تخطيط وتصميم المدن الإسلامية وطريقة سيرها وعملها ومنها الطهارة الواجبة لأداء الفريضة وما يصاحبها من غسل كلي أو جزئي واحترام وقت الصلاة والتوجه نحو مكة المكرمة ووجود مكان يبلغ من الاتساع قدرا يكفي لسعة جميع المؤمنين في صلاة الجماعة ظهر يوم الجمعة وهي واجبه في كل مراكز تجمع السكان الهامة الأمر الذي أدى إلى ظهور دورات المياه والأحواض والفساقي والحمامات العامة التي تكفي قبابها للدلالة على وجود مدينة إسلامية وكذلك ظهور بعض الوظائف المرتبطة بالمواقيت ومنها وظيفة المؤقت الذي يقوم بتنظيم الوقت والمؤذن الذي يدعو الناس إلى الصلاة مما أدى إلى إنشاء المآذن وفي بعض المدن الرئيسية إلى تشييد المراصد الفلكية بالإضافة إلى بناء المساجد والوفاء بمتطلبات شعائرها وهي: قاعة فسيحة للصلاة بها محراب يعين القبلة ومنبر يعتليه الأمام وهو يلقي خطبته التي تسبق صلاة الجمعة. وقد كان المسجد هو دائما العنصر الأبرز والرئيسي في المدينة الإسلامية. فبعد هجرة النبي عليه الصلاة والسلام من مكة إلى المدينة أنشأ مسجد قباء ثم المسجد النبوي ثم سار العرب الفاتحين على نفس النهج أثناء الفتوحات الإسلامية حيث كانت المساجد هي أول ما يبنى بعد الفتح وكذلك أو ما يبنى عند إنشاء المدن الجديدة. فنجد على سبيل المثال أن مسجد عمرو بن العاص كان هو أول ما بنى في مدينة الفسطاط بعد الفتح الإسلامي لحصن بابليون، الاسم القديم

لعاصمة مصر،. ونجد كذلك أن العرب عندما شرعوا في تأسيس مدن جديدة (شكل ١) لتصبح مواقع عسكرية وإدارية والتي أطلقوا عليها دور الهجرة مثل الكوفة والبصرة والفسطاط والقيروان كانت تخطط وفقا لاعتبارات عسكرية وقبلية بحيث يقع المسجد ودار الإمارة في المركز ، تحوطها أرض خلاء تتفرع منها الطرقات والدروب. [٢، ص ٥٣] وهكذا فقد كان للمسجد دورا حاسما في تخطيط المدينة الإسلامية وأعمارها. وقد اعتبر الدارسون والمؤرخين والمنظرون عموما إن المسجد هو أحد أهم الأسس إن لم يكن أولها في تخطيط المدينة الإسلامية حيث ذكر الماوردي وابن الربيع في تصورهم عن المدينة الإسلامية وفق معطيات مأخوذة من الضوابط الشرعية كما يبينها الشكل (شكل ٢) المرفق إن بناء مسجد جامع للصلاة في وسطها ليقرب على جميع أهلها هو أحد أهم ثمانية شروط لإنشاء مدينة إسلامية. [٣، ص ٢٤]



شكل ١: بغداد (المدينة الدائرية) أيام تأسيسها ويظهر المسجد في وسطها.



شكل ٢: المدينة الإسلامية على شرط ابن الربيع والماوردي

وتزداد أهمية المسجد في العصور التي تلت عصور الفتح الإسلامي نتيجة لكبر حجم المدينة وزيادة أعداد سكانها مما يجعل الوصول إلى المسجد المركزي أمر صعبا. وهنا يبرز دور المسجد في تنظيم أعمال التخطيط والتصميم العمراني للمدينة من خلال ضبط التمدد الأفقي للمدن بواسطة المسجد الذي يشكل حجر الزاوية للحياة اليومية لمستخدمي المدن عموما حيث نمت حول المسجد الرئيسي والسوق الطرق والأزقة في اتجاهات تلقائية بشكل عضوي طبيعي وبدت المدينة الإسلامية كنسيج متداخل تتخلله البرحات والأفنية وترتفع المآذن والقباب لترسم خط أفقي تميزت به المدينة الإسلامية. وقد كانت البيوت تفتح إلى الداخل على أفنية خاصة وتتجمع مع بعضها لتكون مايعرف بالحارات والأحياء لكل منها مسجد خاص به حيث كل هذا المسجد هو النواة لكل حارة أو حي سكني.

أنواع المساجد وتصنيفها

إن المسجد وبناء على وظيفته الأساسية كمكان للعبادة وبناء على النظرة التاريخية للمساجد منذ أن بنى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أول مسجد في الإسلام لا توجد له تصنيفات وأنواع، فهو أولا وأخيرا مكان للعبادة وما ظهور التصنيفات المعمول بها الآن إلا نتيجة لمستجدات وتراكمات نتجت عن تطور المجتمع الإسلامي كما ونوعا من حيث العدد ومن حيث المتطلبات. وإذ كان هناك تصنيف أساسي للمساجد يمكن الاعتماد عليه منذ فجر الإسلام فهو يكمن في التصنيف المبني على أسس شرعية فقط وهو ذلك التصنيف الذي يقسم المساجد إلى نوعين حسب أهميتها وهما:

المساجد ذات الأهمية الدينية العالمية والتي تتمثل في المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى حيث قال صلى الله عليه وسلم: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى". فضلا عن أن الصلاة في المسجد الحرام تعادل مائة ألف صلاة في غيره وصلاة في المسجد النبوي تعادل ألف صلاة في غيره حيث قال صلى الله عليه وسلم: "صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه".

المساجد الأخرى، والتي يقصد بها بقية المساجد دون تفضيل لأحدها عن الآخر حيث كانت في البداية عبارة عن مسجد مركزي واحد يخدم المستوطنة البشرية الصغيرة لكافة الأغراض سواء صلاة الجمعة أو غيرها من الصلوات مع ملاحظة أن مصليات العيد لا تعتبر من المساجد لأنها وحسب السنة النبوية المطهرة تؤدى في الخلاء أو الصحراء إلا لضرورة معينة كالمطر وخلافه.

وقد ظهر بعد ذلك العديد من التصنيفات للمسجد نتيجة لاتساع رقعة المدن وزيادة عدد السكان وتعاقب الحضارات وتطور تقنيات التخطيط والإنشاء للمساجد. ويمكن إجمال هذه التصنيفات في ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أولا: التصنيف حسب الوظيفة

والمقصود هنا هو الوظيفة الأساسية للمسجد وهي الصلاة، حيث أجمع الباحثون على أنه يمكن تقسيم أنواع المساجد حسب الفرائض التي تؤدي فيها إلى ثلاثة أنواع أساسية هي:

- المسجد المحلي: وهو المسجد الذي تقام فيه سائر الفروض الخمسة كل يوم باستثناء صلاة الجمعة وصلاتي العيدين. ولهذا نجد أن هذا النمط هو الأكثر عددا و الأقل مساحة لارتباطه المباشر بالسلوك الإنساني اليومي من خلال الفروض الخمس الذي يتطلب مسافات مشي قليلة وآمنة لمستخدميه. لذا نجد هذا النوع من المساجد متوفرا بكثرة داخل الأحياء السكنية.

- المسجد الجامع: وقد سمي بهذا الاسم لأنه مهيأ لإقامة صلاة الجمعة فيه الأمر الذي يتطلب مساحة أوسع وتجهيزات خاصة لضمان إتمام فريضة صلاة الجمعة بيسر وسهولة. والمسجد الجامع في الأصل هو مسجد محلي

تؤدي فيه جميع الفروض. ولكن وكما ذكرنا سابقا أنه نتيجة لاتساع رقعة المدن وزيادة مسافات المشي مع زيادة أعداد السكان استلزم الأمر تخصيص مسجد لصلاة الجمعة وإيجاد مساجد أصغر تقوم بالدور اليومي على أن يترك الدور الأسبوعي لمسجد الجمعة الذي تقل أعداده عن المسجد المحلي وتزداد مسافات المشي إليه نتيجة لطبيعة استخدامه. لذا نجده مايكون عادة في مركز الحي بعد أن كان في الأساس في مركز المدينة فقط، كما يمكن أن يكون في مواقع بارزة على الشوارع الرئيسية.

- مصلى العيدين: وكلمة مصلى هنا لا تعني مسجد أي أنه لاينبغي إنشاء مبنى قائم بذاته يختص بصلاة العيدين إذ أن الأصل فيهما أن تؤديا في الخلاء أو الصحراء حسب السنة النبوية المطهرة إلا لضرورة. ومن هذه الضرورات المطر أو الريح الشديدة. لذا فان مصليات العيد لا ترتبط بمسافة للمشي. ومن الضرورات التي استجدت حديثا واستدعت أداء صلاة العيدين في بعض المساجد الكبيرة في المدينة زيادة عدد المصلين واتساع رقعة المدينة مما جعل من الصعوبة بمكان جمعهم في مصلي للعيد خارج نطاق العمران. ويلاحظ هذا في المدن الكبرى بالذات بينما نجد أن أداء صلاة العيدين في القرى والمدن الصغيرة لا زال مرتبط بالمصليات المخصصة للعيدين.

ثانيا: التصنيف حسب الدور الذي يقوم به المسجد

منذ أن أنشأ النبي صلى الله عليه وسلم أول مسجد ثم المسجد النبوي الشريف وما تلاه من مساجد خلال فترة الخلفاء الراشدين أو الأمويين والعباسيين إلى أيامنا هذه والمسجد يؤدي أدوارا مساندة إضافة إلى وظيفته الأساسية وهي العبادة ممثلة بالصلاة. وقد اختلفت هذه الأدوار والتي سنأتي على ذكرها لاحقا. وتباينت خلال الفترات والحقب المختلفة بناء على التغيرات التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية المختلفة، فقد كانت هذه الأدوار تزداد وضوحا في فترات وتضمحل في فترات أخرى بناء على المتطلبات والإمكانيات المذكورة سابقا حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن من عدم الوضوح أو التلاشي تماما. وعموما فان ما يهمنا هنا هو التصنيف للمساجد حسب الدور الذي تقوم به في المدينة والمجتمع الإسلامي طمعا في إحيائه والاستفادة منه في وضعنا الراهن. ويمكن عموما أن نحمل هذه التصنيفات على الأدوار التي يؤديها المسجد إلى المساجد التعليمية الثقافية والمساجد ذات الدور العسكري والسياسي أو الدور الاقتصادي والاجتماعي أو الدور العمراني الجمالي.

ويمكن أن يكون للمسجد بناء على التصنيفات السابقة أكثر من دور من تلك الأدوار وسيتم تناول تلك الأدوار بقليل من التفصيل في جزء لاحق من هذا البحث كما يجب ملاحظة أن التصنيف السابق ما هو إلا ملخصا شامل لأدوار المساجد منذ إنشائها أول مرة على يد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا.

ثالثا: التصنيف حسب النمط المعماري

وهذا التصنيف يعتمد كليا على الخصائص المعمارية للمساجد وإنشائها وعمارتها وبالتالي فهو خارج نطاق بحثنا هذا. ولكن لابد من الإشارة إليه في معرض ذكرنا لتصنيفات أنواع المساجد ومعاييرها المختلفة. في هذا الخصوص تطورت عمارة المسجد من البساطة المتناهية في مساجد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن وصلت إلى مراحل متقدمة ومعقدة أبان فترة العثمانيين. وهنا تصنف المساجد عادة بناء على عناصرها الأساسية من قاعة للصلاة أو صحن أو فناء أو أروقة وغيرها، أو بناء على مظهرها المعماري من قباب أو مآذن أو محاريب أو غيرها من المظاهر التي أعطت لكل مسجد أو لكل فترة زمنية أو خلافية طابع خاص بها. وقد تصنف كذلك بناء على مواد الإنشاء والحلي والزينات كالعقود والأقواس والمقرنصات والفسيفساء وغيرها من المواد التي برع المسلمون في التعامل بها. وتختلف الكتب المهتمة بالعمارة الإسلامية في ذكر منهجية واضحة للتصنيف في هذا المجال. فتجد بعضها يعتمد على التصنيف وفقا للعصور الإسلامية المختلفة والبعض الآخر يعتمد على تصنيف المساجد وفقا لموقعها مثل المساجد في الشام أو المساجد في مصر والأندلس والمغرب العربي وهكذا. بينما نجد بعض المؤرخين يتناول تلك المساجد دون اللجوء إلى تصنيف معين بل من خلال ذكر كل مسجد على حده كمثال قائم بذاته. ومن الملاحظ في عصرنا هذا عدم وجود نمط واحد مميز بل أن المساجد الراهنة في كافة أنحاء العالم الإسلامي وليس في المملكة العربية السعودية فحسب عبارة عن خليط من الخصائص والسمات المعمارية السابقة المطوعة للتقنيات الحديثة في الإنشاء والتشغيل. ويعود هذا إلى انعدام وجود الضوابط والأنظمة على تصاميم وإنشاء المساجد في البيئات العمرانية الراهنة.

الأدوار الأساسية للمسجد في المدينة الإسلامية

بخلاف الوظيفة الأساسية للمسجد وهي العبادة فان هناك العديد من الأدوار الهامة التي قام بها المسجد منذ فجر الإسلام وخلال العصور الإسلامية المتعاقبة حتى يومنا هذا وان لم تكن بنفس الوضوح الذي كانت عليه سابقا حيث أن المساجد عموما لم تقتصر على الوظيفة الدينية فقط بل تعدت ذلك إلى القيام بأدوار أساسية منها ماهو تعليمي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي أو اقتصادي أو غيرها من الأدوار التي تباينت واختلفت منذ إنشاء أول مسجد في الإسلام حتى يومنا هذا بناء على اختلاف الظروف وتباين الأوضاع لكل عصر ووفقا لاحتياجات ومتطلبات وضرورات كل فترة زمنية.

وتكمن أهمية دراسة الأدوار التي قام ويقوم بها المسجد في أنها تمثل بعد آخر للعلاقة بين مستخدمي المسجد والمسجد نفسه الأمر الذي ينعكس على علاقة كل من المستخدمين والمسجد بالهيكل العمراني للمدينة الإسلامية. ويؤثر بالتالي على أنماط التخطيط العمراني والتصميم العمراني للمدينة وعناصرها المختلفة كالشوارع والأحياء والمناطق المختلفة. كما يمكن أن تسهم هذه المراجعة المختصرة لأدوار المساجد في إعادة صياغة المعايير التخطيطية لتوفير المساجد في المدن والقرى وفقا لاعتبارات دينية وحضارية تعزز من قيمة المسجد في المدينة الإسلامية.

الدور السياسي والعسكري

لقد كان المسجد أول نواة لبناء دولة إسلامية من خلال مسجدي قباء والمسجد النبوي الشريف. فمن خلاله توجهت الجيوش وأعلنت رايات الجهاد الإسلامي وفيه كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم معاهداته ومراسلاته، ومنه انطلقت الأفكار التي حكمت دولة الإسلام وفيه بويع الخلفاء واليه وفدت الوفود وعقدت المؤتمرات السياسية الكبيرة. كما عقدت فيه حلقات الشورى التي نظمت أعمال الدولة الإسلامية. وقد كان القادة المحاربون هم أئمة الصلاة يعظون المسلمين ويوجهونهم ويقودونهم إلى النصر. وقد كان خلفاء المسلمين في العصور الإسلامية القديمة يبدأون فترات خلافتهم بخطبة في المسجد يبينون فيها منهجيتهم السياسية والتزاماتهم تجاه الدولة. ومن هذا يتبين أن المسجد كان محور الحياة السياسية والعسكرية وكان يمثل كل الدوائر والدواوين التي تفرعت بعد ذلك ليقل الدور السياسي والعسكري مع وجود تلك التنظيمات الجديدة.

الدور التعليمي والثقافي

لقد تخرج كل علماء الإسلام من المسجد. وقد درست كل علوم الإسلام في المسجد. وكانت المساجد على مر العصور منارة العلم ومثابة العلماء. ومن الممكن رسم أولى بدايات التعليم الإسلامي في مكة المكرمة زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ومن ثم انتقلت هذه المهمة إلى المدينة المنورة بعد الهجرة من خلال مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد كان المسجد هو المعهد التربوي الأول الذي احتضن الدور التعليمي بالإضافة إلى وظائفه العديدة الأخرى. بل أن ظهور المعاهد التربوية الأخرى عبر التاريخ الإسلامي لم يجرد المسجد من وظيفته التعليمية التي تمثلت في البداية في تعلم كتاب الله؛ "القرآن الكريم" الذي كان هو المحور الأساسي للنشاط التعليمي النظامي في الإسلام وغدت مواد الدراسة كلها ثانوية وتابعة لدراسة القرآن الكريم وبالتالي أصبحت القراءة والكتابة ومبادئ الحساب ترمي أولا وقبل كل شيء إلى فهم النصوص القرآنية وتطبيق تعاليمها.

واستمرت أهمية المسجد كمعهد تربوي على الرغم من ظهور العديد من التنظيمات التعليمية الأخرى بناء على التطور المعرفي والاحتياجات الخاصة بكل عصر وفترة. فقد ظهر "الكتاب" وجمعه الكتاتيب في القرن الهجري الثالث. [٢، ص ٧٢] واستخدمت في نفس الفترة دور العلماء وحوانيت الوراقين كأمكنة للأنشطة التعليمية، ثم تلاها ظهور دور الحكمة ودور العلم التي اقتصرت على العلوم الأكاديمية الصرفة وأخيرا ظهرت المدرسة في القرن الخامس الهجري والتي وفرت الجو المناسب لغرض الرقابة النظامية على التعليم. [٢، ص٧٦] وعلى الرغم من ظهور تلك المؤسسات التعليمية المختلفة لم يفقد المسجد دوره التعليمي في أي من تلك الفترات بل استمر منارة للعلم ومكانا لحلقات التعليم حتى يومنا هذا على الرغم من اختلاف حدتها من فترة إلى أخرى.

الدور الاجتماعي

لا يقتصر دور المسجد على أنه مكان للصلاة بل أنه مركز اجتماع أو محفل يتناقل فيه الناس أخبار المدينة. فالمسجد مكان لتجمع المسلمين في مدنهم وحواضرهم وقراهم خمس مرات في اليوم يلتقي فيه الرجال بالرجال والنساء بالنساء مع الأولاد. وفيه يتم التلاحم والتعارف بين سكان المدينة وفيه يصلون على ميتهم وفيه يلتقون

بصلاة جامعة كل أسبوع وصلاة العيدين، الفطر والأضحى. وتتم هذه اللقاءات في أوقات مختلفة في الغسق والفجر والظهيرة والأصيل والمغرب إذ لا يوجد في العالم كله نظام أو مكان يجتمع فيه الناس كالمسجد مما يؤكد الدور الاجتماعي للمسجد في المدينة الإسلامية، ويؤكد ضرورة أن يدعم التخطيط المكاني ذلك الدور الاجتماعي.

الدور الاقتصادي للمسجد

لقد كانت العلاقة بين موقع المسجد ومواقع الأسواق قوية منذ زمن الرسول صلى الله عليه وسلم والذي اختار بنفسه بقيع الزبير المجاور للمسجد موقعا للسوق. وهكذا تم انتهاج هذا المسلك في كافة المدن الإسلامية حيث نجد السوق دائما ملاصقا للمسجد. وقد كانت الأسواق في البداية مفتوحة لم يسمح ببنائها وتسقيفها إلا في بداية الدولة الأموية. وتختلف الأسواق من حيث حجمها ونوعها بناء على حجم المسجد. فالجامع الرئيسي في المدينة يلحق به سوق رئيسي بينما المساجد الأخرى يلحق بها أسواق وأنشطة تجارية أقل، بل أن بعضها قد يقتصر على سوق أسبوعي أو سوق محدد بفترة معينة تبعا لأهمية المسجد وحجمه ومقدار التجمع البشري الذي يتكون فيه. وقد أصبح نظام التخطيط في الفترات الراهنة هو المحدد الأساسي لتلك العلاقة بين الأنشطة التجارية والمساجد، فتارة يدعمها وتارة أخرى يمنعها. وما ذلك إلا نتيجة لعدم وجود مبادئ تخطيطية خاصة بالمدينة الإسلامية تحترم تلك العلاقة وتبلورها وتدعمها.

الدور العمراني والحضاري

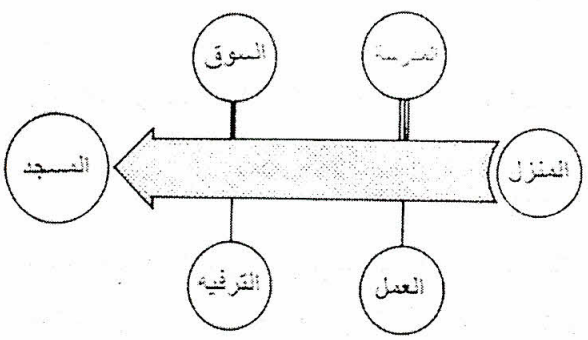
لقد لعب المسجد دورا عمرانيا وحضاريا في المدينة الإسلامية ولازال كذلك إلى يومنا هذا. بل أن بعض المدن ما تكاد تذكر حتى يتبادر إلى الأذهان مسجدها الأساسي مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس بطبيعة الحال يضاف إليها جامع الأزهر في القاهرة والجامع الأموي في دمشق وغيرها كثير. وفي الواقع أن أهمية المسجد ووجوده قد حولت أشكال المدن الإسلامية والعربية إلى اتجاه حضاري خاص ومتميز وفريد. ففي الوقت الذي يقضي فيه المخططون والمفكرون الكثير من الجهد والوقت بل والمال لإيجاد هوية عمرانية وطابع حضاري لمدنهم، نجد أن المسجد في المدينة الإسلامية قد وفر كل تلك الجهود وأبرز نفسه كعنصر أساسي يشكل الواجهة الحضارية للمدينة والحي الإسلامي على المستوى الأفقي والرأسي. فعلى المستوى الأفقي ثنائي الأبعاد يشكل المسجد نقطة الوصول المتكررة لرواد المدينة مما يجعله ذو موقع مركزي يحدد بقية العناصر التخطيطية ويتحكم فيها. وكذلك يوفر من خلال المستوى الراسي امتدادا بصريا يعطي المدينة أو الحي أو الطريق طابعا عمرانيا إسلاميا من خلال خط الأفق أو المنظر المحوري للمسجد، ناهيك عن إن المأذنة في المسجد تؤدي دور الاهتداء لعابري السبيل ومستخدمي المدينة بالإضافة لدورها في إضفاء الطابع الحضاري والهوية العمرانية الإسلامية.

المسجد في الهيكل العمراني للمدينة الإسلامية

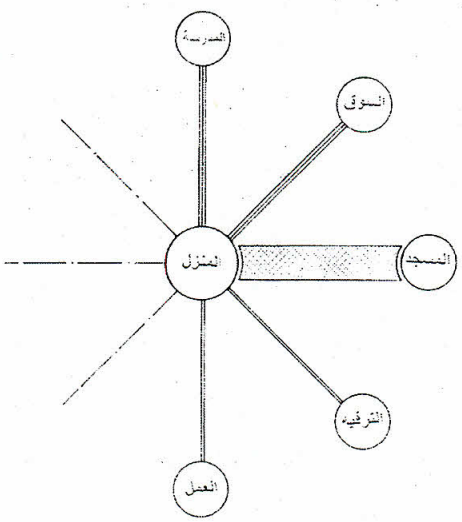
تعتمد العلاقة بين المسجد والهيكل العمراني في المدينة الإسلامية على مدى التفاعل القائم بين المسجد ومستخدميه كما وكيفا حيث أن الورود إلى المسجد أو الرحلات اليومية الخمس من المنزل إلى المسجد في الأوقات المحددة المختلفة التي تغطي كامل اليوم من فجره إلى ليله تجعل من المسجد نواه لنمط عمراني مميز يحترم ذلك السلوك الإسلامي من خلال توفير الوسط المكاني المناسب والملائم لتلك العلاقة. ولو قارنا بين نمط التنقل اليومي للأفراد من المنزل باعتباره المركز الأساسي الذي ينطلق منه الأفراد لمزاولة أنشطتهم اليومية إلى عناصر الاحتياجات اليومية الأساسية (شكل ٣) والتي يأتي على رأسها المسجد ومكان العمل والسوق والمدرسة وأماكن الترفيه ورسمنا خريطة نظرية للحركة اليومية التي تعتبر المنزل هو المنبع للحركة (Origin) وباقي عناصر الأنشطة اليومية هي المقصد (destination) وبغض النظر عن وسيلة التنقل، لوجدنا أن مسار المنزل – المسجد يتفوق كما وكيفا عن باقي المسارات، حيث إن تلك الرحلة اليومية تتكرر خمس مرات بينما غيرها لاتزيد عن مرة واحدة في حالة المدرسة ومكان العمل، وقد لا تزيد عن مرة أو مرتين في الأسبوع في حالات السوق والترفيه. ثم أن الشريحة التي تستخدم المسجد اعرض بكثير من تلك التي تذهب للمدرسة أو العمل أو السوق ناهيك أن الذهاب إلى المسجد يستلزم المشي في أغلب الحالات على العكس في بقية الأنشطة التي قد تستلزم التنقل بالسيارات أو وسائل النقل الأخرى (شكل ٤).

ومن خلال تلك العلاقة نجد أن المسجد يقدم نفسه كعنصر حاسم وهام في تركيبة النسيج العمراني للمدينة الإسلامية وبالتالي يتحدد مدى التأثير المتبادل بين المسجد والبيئة العمرانية حيث من الممكن أن تؤثر البيئة العمرانية أو النمط التخطيطي في المسجد والأدوار المناطة به تأثيرا سلبيا في حالة عدم أخذه في الاعتبار كمعيار أساسي في التخطيط والتصميم العمراني، ومن ثم تفقد المدينة الإسلامية أهم مقوماتها التي تعطيها هوية عمرانية إسلامية متميزة.

ولدراسة تأثير المسجد في الهيكل العمراني للمدينة الإسلامية يجدر بنا المرور على ثلاث مراحل أساسية لنمو المدينة الإسلامية يمكن إيجاز تأثير المسجد في البيئة العمرانية لها كالتالي:



شكل ٣: العلاقة النظرية بين المنزل وعناصر النشاط اليومي في المدينة الإسلامية



شكل ٤: إعادة بناء العلاقة بين المنزل وعناصر النشاط اليومي حسب نوعية وحجم العلاقة

الأولى: المدينة الإسلامية الأولى التي كانت عبارة عن تجمع سكني بسيط داخل أسوار للحماية. وخارج تلك الأسوار تقع مناطق الزراعة ورعي الحيوانات. ويكون الدخول إلى المدينة عن طريق نظام من البوابات القوية، أما داخل المدينة فيوجد نمط من الأزقة والممرات يقود إلى الساحة الرئيسية التي تعتبر منطقة الحياة العامة بما تحويه من مباني هامة يأتي في مقدمتها المسجد الجامع ثم قصر الحكم والسوق.

الثانية: المدينة الإسلامية خارج حدود الأسوار والتي كبرت حجما وسكانا. وهنا أصبح المسجد هو النواة الأساسية للوحدات العمرانية الممثلة بالأحياء والتي تنتظم حول نمط تلقائي عضوي من الشوارع "القصبات" والأزقة يقود إلى الساحة العامة.

الثالثة: المدينة الإسلامية المعاصرة والتي تغيرت معالمها نتيجة للزيادة الهائلة في عدد السكان والانتشار العمراني الضخم وما صاحبه من تطورات تقنية الأمر الذي ابرز دور المسجد المحلي المساند للمسجد الجامع في تنظيم الأحياء السكنية. ويعاب على هذه المرحلة عدم تمسك المخططين المعماريين بالمسجد كمنظم فراغي أساسي للبيئة العمرانية مما حد من الاستفادة منه تخطيطيا استعيض عنه ببعض الأفكار الغربية في تخطيط المدن التي لاتعي دور المسجد الحقيقي في المدينة الإسلامية.

ويمكن تلخيص تأثير المسجد في الهيكل العمراني للمدينة الإسلامية من خلال ثلاث محاور أساسية:

أولا:التأثير التنظيمي

- استعمالات الأراضي: يلعب المسجد دورا كبيرا في رسم سياسات واستعمالات الأراضي وتحديد أنماطها من خلال تنظيم الاستعمال السكنية التي تمثل الجزء الأهم والأكبر ضمن مجموعة الاستعمالات المختلفة. فالمسجد هو المركز الذي تنظم حوله المجموعات السكنية المختلفة والأحياء والمجاورات السكنية، وتبعا لتلك

المركزية للمسجد في المجموعات والأحياء والمجاورات السكنية تلحق به استعمالات تجارية وترفيهية وحضارية أخرى لها نفس الدور المركزي في خدمة الأحياء والمجاورات السكنية.

- نظام الحركة: أيضا يعمل المسجد كمحدد أساسي لحركة السيارات والمشاة في الأحياء والمجاورات السكنية حيث يمثل محطة الوصول الأساسية "destination" للمشاة أولا والسيارات ثانيا وما يصاحبها من توفير مواقف لازمة لمستخدمي المسجد والعناصر المركزية الأخرى.
- الفراغات العمرانية: تميزت المدينة الإسلامية منذ القدم بنمط متسلسل من الفراغات العمرانية يبدأ من الفراغات الخاصة بأفنية المنازل إلى الفراغات الشبه خاصة الممثلة بالممرات ونقاط التجمع إلى الفراغات العامة التي تمثل منطقة المسجد والسوق أبرزها. وهكذا فان جميع أنظمة الفراغات العمرانية في المدينة الإسلامية لا بد وأن نقود في النهاية إلى المسجد.

ثانيا: التأثير الحضاري

لقد أعطى المسجد للمدينة الإسلامية قيما حضارية ميزتها عن باقي مدن العالم من خلال هوية عمرانية فراغية مميزة ومن خلال طابع معماري مميز تمثل بالمآذن والقباب ناهيك عن المساجد ذات الشهرة العمرانية والتاريخية المنتشرة في كافة أنحاء العالم الإسلامي.

ثالثا: التأثير البصري

يمثل المسجد بمآذنه عنصرا حيويا ذات تأثيرا بصريا فريدا. فهو يسهم في عملية الاهتداء والتعرف على مسالك ودروب المدينة الإسلامية بالإضافة إلى أنه يشكل عنصرا أساسيا في خط الأفق المميز للمدينة الإسلامية (Skyline).

المسجد في المدينة السعودية

لدراسة وتحليل أداء المساجد في المدينة السعودية عموما لابد وأن نلقي الضوء ولو بصورة مختصرة على مراحل تطور المدينة السعودية والعوامل والظروف التي أسهمت في هذا التطور، بالإضافة إلى الخصائص العمرانية المختلفة لكل مرحلة لنتمكن من خلالها من الحكم على أداء المسجد وتحديد مدى تلبيته للأدوار المناطة به ومن ثم تشخيص الخلل ومحاولة وضع الحلول والمقترحات المناسبة له.

يمكن عموما ولأغراض هذا البحث تقسيم المدن السعودية إلى ثلاث أقسام رئيسية بناء على مراحل تطورها وفقا للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية وهي على التوالي: المدينة السعودية التقليدية، المدينة السعودية في المرحلة الانتقالية، المدينة السعودية الحديثة الراهنة. وسوف نتعرض في هذا الجزء من البحث إلى كل

مرحلة بالدراسة والتحليل ومن ثم المقارنة بينها جميعا فيما يخص المسجد ومدى تلبيته لادواره الأساسية المختلفة ثم ستتم بعد ذلك دراسة المعايير التخطيطية المطبقة حاليا في أعمال تخطيط المدن. كما سنتعرض إلى أعمال إدارة ومتابعة وتوفير وتمويل المساجد. وسيخلص هذا الجزء إلى تحديد المشاكل الراهنة ونواحي النقص بغية إعداد خطوط أساسية لمعالجتها والتعامل معها في الجزء الذي يليه، ونود أن ننوه إلى أنه لابد من أجراء هذه المقارنة لسببين هامين أولهما: تحديد مدى إمكانية الاستفادة من مقومات البيئات العمرانية التقليدية المحلية فيما يخص المساجد وعلاقاتها مع البيئة العمرانية والمستخدمين، وثانيهما: أن المدن السعودية الحديثة لازالت تحتوي في هيكلها العمراني على مساحات قد تكون كبيرة في بعض المدن من الأنماط العمرانية التقليدية (المنظمة) أو الأنماط الانتقالية والتي لابد من تطوير التعامل معها وعدم إهمالها.

المسجد في البيئة العمرانية التقليدية

تختلف الأصول التاريخية للمدن السعودية عموما، فمنها ما هو موغل في القدم ومنها ما هو نتاج الفترة التاريخية الراهنة التي لاتتعدى قرنا من الزمان بل أن بعضها يقل عن ذلك بكثير. ولكن تبقى الخصائص العمرانية التقليدية لتلك المدن هي الأهم في مدار بحثنا هذا. حيث يقصد بالبيئة العمرانية التقليدية هنا تلك المستوطنات البشرية الأولى التي نشأت قبل وصول أدوات التقنية الحديثة إلى المملكة العربية السعودية مثل السيارة ومواد البناء الحديثة وأنظمة التبريد والتدفئة. بل وقبل ظهور المؤسسات المعنية بالتخطيط والتنظيم والإدارة العمرانية، أي تلك التجمعات السكنية التي صاحبت ظهور وتكوين الدولة وتوحيدها.

وعلى الرغم من وجود اختلافات في التركيبة العمرانية لتلك المستوطنات إلا أنه يمكن رسم خطوط عريضة واضحة فيما يخص النمط العمراني العام ومدى تأثره وتأثيره في المسجد الذي هو مدار بحثنا هذا. ونلاحظ أن النسيج العمراني لتلك المستوطنات (شكل ٥) لا يختلف كثيرا عن النسيج العمراني للمدينة الإسلامية والعربية الأصيلة من خلال:

- صغر رقعة مساحة المستوطنات التقليدية.
- نسيج عمراني ذو تركيبة عضوية تلقائية.
- بناء المستوطنة حول منطقة مركزية عبارة عن ساحة عامة ومسجد جامع وسوق تجاري.
- صغر مساحات المساكن وتقاربها وتشابكها حيث تتراوح مساحاتها مابين٦٠ إلى ١٠٠م٢.
- وجود طرق وممرات وأزقة ضيقة وملتوية ومتدرجة من الممرات المغلقة مرورا بالأزقة إلى الطرق المؤدية إلى الساحة المركزية العامة والتي يبلغ المعدل المتوسط لعروضها حوالي المترين.
- كافة المباني بارتفاع دورين في المناطق المنبسطة وثلاثة إلى أربعة في المناطق الجبلية.

وتبرر الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة المظهر العام لذلك النمط التقليدي من حيث الحاجة للحماية من العوامل الطبيعية وتحقيق الأمن اللازم من المعتدين والتكيف من الإمكانات الاقتصادية الضئيلة في تلك الفترة .وعموما يمكن استنتاج ثلاث سمات أساسية تدعم دور المسجد في تلك البيئات التقليدية وهي:

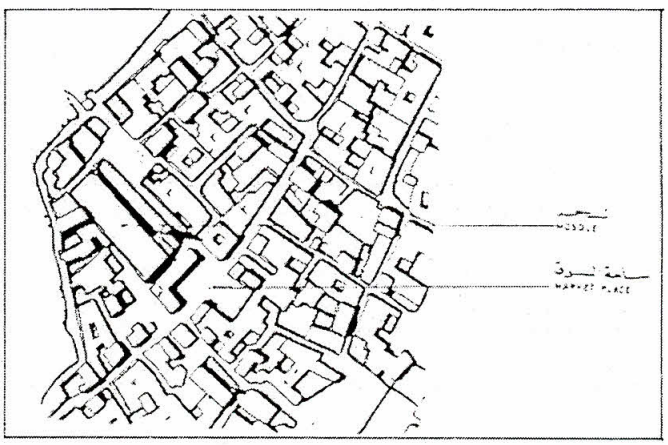
- كثافة مباني عالية يصحبها كثافة سكانية عالية.
- مسافات مشي قليلة ومحدودة.
- الاعتماد الكلي على الساحة المركزية وعناصرها التي يأتي المسجد على رأسها.

أما من ناحية تأثير ذلك النمط التقليدي على وظيفة وأدوار المسجد، فيمكن الجزم أنه كان حجر الزاوية للوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والإعلامية في المدن السعودية التقليدية الأولى للاعتبارات التالية:

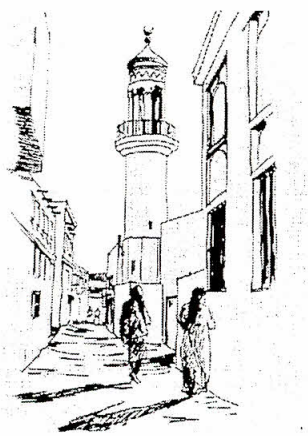
- عدم وجود تنظيمات مؤسسية لتلك الوظائف.
- التجانس الاجتماعي بين سكان المستوطنة.
- احترام النمط العمراني للمسجد من خلال توجيه عناصر المستوطنة الأساسية إلى الساحة المركزية التي يقع بها المسجد مثل نظام الفراغات المفتوحة ونظام الحركة.

أما فيما يخص الدور العمراني أو مدى استجابة تلك البيئة العمرانية التقليدية لوظائف المسجد المختلفة فيتضح ذلك جليا من خلال ما وفرته البنية العمرانية التقليدية لمستخدمي المسجد والمسجد نفسه من قرص حقيقية تدعم دور المسجد ومنها:

- سهولة الحركة والوصول للمسجد من أي نقطة في المستوطنة التقليدية.
- قصر مسافات المشي إلى المسجد والساحة المركزية الناتجة عن كثافة المباني السكنية وتكتلها حول الساحة المركزية والمسجد.
- وضوح العلاقة الفراغية بين المسجد والمستوطنة التقليدية ككل.
- منح الفرصة للمسجد في ممارسة أدواره المختلفة ودعم وظائف المستوطنة عموما من خلال نمط استعمالات الأراضي الذي جمع معظم الأنشطة الإنسانية في مركز المستوطنة حول المسجد.
- دعم مكانة المسجد من خلال النظام الكلي العمراني في المستوطنة التقليدية الذي اعتبر المسجد المحدد الأساسي للهوية العمرانية والعلامة المميزة للمكان "Landmark" (شكل ٦).



شكل ٥: مدينة الجمعة (النمط التقليدي الأساسي)



شكل ٦: المسجد في البيئة العمرانية التقليدية علامة مميزة للمكان

المسجد في المرحلة الانتقاليـــــة

يقصد هنا بالمرحلة الانتقالية تلك الفترة الفاصلة مابين الحياة الريفيـــة والنمـــط التقليـــدي البحـــت، والحيـــاة الحضريـــة الراهنة والنمط العمراني الحديث المبني على مفاهيم معاصرة ومبادئ تخطيطية مقننة والذي انطلـــق مـــن خـــلال مجموعـــة من الأعمال والمشاريع التخطيطية العامة والشاملة لبعض مدن ومناطق المملكة الرئيســـية. وقـــد ظـــهرت هـــذه المرحلـــة الانتقالية للنمط العمراني استجابة للمتغـــيرات الأساســـية السياســـية والإداريـــة والاقتصاديـــة والاجتماعيـــة للمجتمـــع السعودي والتي يمكن إيجاز أهمها في التـــالي:

- ظهور وتبلور التنظيمات الحكومية والمؤسسات العامـــة ومنـــها التنظيمـــات الـــتي تعـــنى بـــالتخطيط والعمـــل البلدي.
- توفر فرص العمل في المدن الرئيسية الذي أدى إلى انفتاح المجتمـــع الســـعودي وزيـــادة الهجـــرة الداخليـــة بـــين المدن السعودية بحثا عن فرص العمل وما صاحب ذلك مـــن حاجـــة للســـكن.
- وفود التقنية وغزوها للبيئة العمرانية السعودية ولو بصورة محـــدودة في تلـــك المرحلـــة ومنـــها الســـيارة ومـــواد البناء الحديثـــة.

ولدراسة دور المسجد في هذه المرحلة لا بد من إلقاء الضوء علـــى المواصفـــات والخصـــائص الرئيســـية للبيئـــة العمرانيـــة في هذه المرحلة والتي يمكن تقسيمها إجمالا إلى نمطين أساســـيين همـــا:

البيئة العمرانية التقليدية المنظمـــة:

وهي البيئة العمرانية المحلية التقليدية نفسها ولكن بعد إحداث بعض التغيـــيرات الضروريـــة اللازمـــة لمواكبـــة المتغـــيرات الرئيسية وبالذات فيما يخص التقنية الحديثة مثل شق الطرق المناســـبة لاســـتيعاب حركـــة الســـيارات والآليـــات حـــول الأحياء التقليدية وعبرها لاحقا، وكذلك لتحديد شبكات المرافق الأساســـية حينـــذاك. وفي الواقـــع أن التغيـــير لم يكـــن كما يبدو مجرد تغيير مادي. بل كان هناك تغييرات اجتماعيـــة واقتصاديـــة أفقـــدت البيئـــة المحليـــة التقليديـــة مقوماتهـــا الأساسية وساهمت إلى درجة كبيرة في التأثير على وظائفـــها الرئيســـية (شـــكل ٧).

الأحياء السكنية المخططـــة الأولى:

ظهرت الحاجة إلى مزيد من المساكن الحديثة نتيجة لزيـــادة الهجـــرة الداخليـــة للمـــدن الرئيســـية وتلبيـــة للمســـتجدات التكنولوجية الحديثة ولمجابهة الزيادة الطبيعية في أعداد السكان. ومن هنـــا بـــرز النمـــط التخطيطـــي المتقـــاطع للأحيـــاء السكنية والذي كان منتظما في بعض الحالات وغـــير منتظـــم تمامـــا في حـــالات أخـــرى نتيجـــة لتداخـــل الملكيـــات ولقصور الأجهزة البلدية في أعمال إدارة وتنفيـــذ ومراقبـــة تلـــك المخططـــات. وعمومـــا فقـــد اعتمـــدت مواصفـــات وخصائص هذا النمط التخطيطي على بعض التعليمـــات الـــتي وردت في بعـــض الأنظمـــة والتعـــاميم المبكـــرة في هـــذا الخصوص ومنها نظام الطرق والمباني والذي يقرر في المادة (٢٨) أن لاتقـــل مســـاحة قطعـــة الأرض عـــن ١٧٥ ذراعـــا أي مايعادل ١٠٠م٢ تقريبا. كما أن عروض الشوارع تراوحت مـــابين ١٠م إلى ٢٠م حـــول مخططـــات أحيـــاء واقـــل

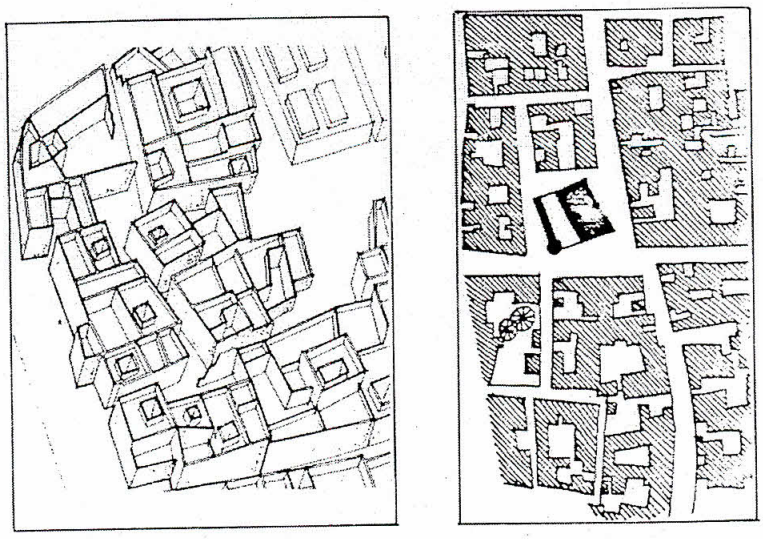
من ذلك داخلها. أما الأنماط السكنية فقد تنوعت بين الفلل المستقلة على المساحات الأوسع من الأراضي والتي بلغت الـ ٤٠٠م٢ في تلك الفترة، والفلل المتلاصقة في المساحات الأقل. وفي الواقع أن هذا النمط وهذه المواصفات لم تنتشر كثيرا و لم تدوم نظرا لتسارع المتغيرات الاقتصادية التي فرضت مساحات اكبر وشوارع أعرض.

أما فيما يخص المسجد في هذه المرحلة، فقد فقد الكثير من أهميته العمرانية وتقلصت الكثير من وظائفه نتيجة للعوامل التالية:

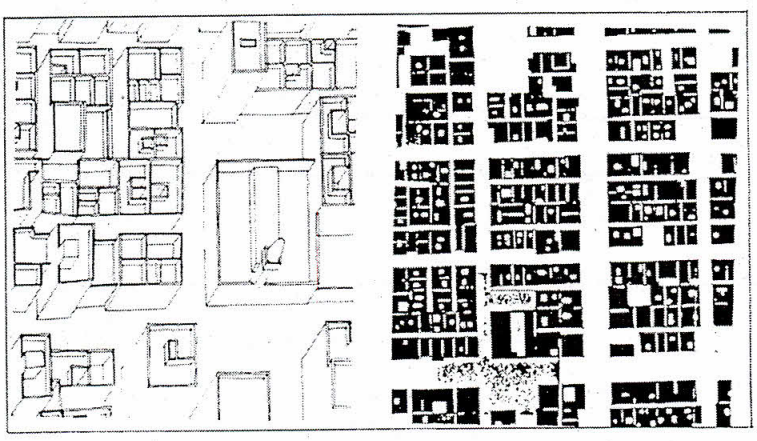
- إنشاء المؤسسات المعنية بالتنظيمات السياسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والثقافية.
- قلة التجانس الاجتماعي بين رواد المسجد نتيجة لزيادة الهجرة الداخلية والخارجية.
- ظهور بعض التنظيمات العمرانية التي تحد من وظائف المسجد مثل نظام استعمالات الأراضي الذي يمنع انتشار المحلات التجارية حول المسجد أو في قلب التجمع السكني، وحدد الطرق والشوارع الرئيسية مكانا للخدمات التجارية.

أما فيما يخص استجابة البيئة العمرانية في هذه المرحلة الانتقالية لدعم العلاقة بين المسجد ومستخدميه، فقد كانت ونتيجة للظروف التي أوجدت هذا النمط استجابة أقل من مثيلتها في البيئة التقليدية وان لم تنحسر تماما (شكل ٨). ويمكن رسم ملامح تلك العلاقة في النقاط التالية:

- نمط ونظام استعمالات للأراضي لم يبن على أساس وجود مركز واضح للحي السكني. وبالتالي حرمان المسجد من ممارسة دوره الأساسي كنواه للأحياء والتجمعات السكنية.
- نمط ونظام حركة شبكي متقاطع يخدم السيارة اكثر من المشاة ولا يضع اعتبار للمسجد كمركز للحي السكني، الأمر الذي أدى إلى إضفاء بعض الصعوبة في الوصول للمسجد بالإضافة لمخاطر عبور الطريق والتعرض للعوامل البيئية كالشمس والمطر وغيرها.
- الانتشار الأفقي للأحياء والتجمعات السكنية نتيجة لزيادة مساحات الأراضي وانخفاض الكثافات للسكان والمباني والاعتماد على الوحدات المستقلة كنمط للسكن وإمكانية التنقل عبر السيارة لمسافات أبعد، الأمر الذي أدى إلى:
  - زيادة مسافات المشي للمسجد.
  - زيادة أعداد المساجد.
  - انخفاض أعداد المصلين في المسجد الواحد.
- عدم وجود نظام فراغات عمرانية مفتوحة يقود إلى المسجد باعتباره أهم عناصر الحي السكني، مما قلل من الامتداد البصري وحد من البعد الإنساني للحركة والتنقل من والى المسجد.
- انخفاض درجة تمثيل المسجد للهوية العمرانية للحي السكني وبالتالي المدينة بناء على العوامل السابقة.



شكل ٧: البيئة العمرانية التقليدية المطورة



شكل ٨: الأحياء السكنية في المرحلة الانتقالية

المسجد في البيئة العمرانية الحديثة (الراهنة)

أخذ دور المسجد يضمحل تدريجيا في المخططات الحديثة وان تميز بالوفرة من الناحية الكمية. وقبل الدخول في دراسة أداء المسجد في المدينة السعودية الراهنة الحديثة يجب أن تتعرض ولو بشيء من الإيجاز للعوامل التي أثرت في التركيبة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الدور الأكبر في ظهور المدن السعودية الراهنة بما هي عليه الآن وكان لها الدور الأكبر في ظهور المخططات العمرانية للأحياء السكنية والتجمعات المختلفة بالنمط الذي نراه الآن. ويمكن تلخيص تلك العوامل في النقاط التالية:

- ارتفاع أسعار النفط وظهور ما يعرف بالطفرة الاقتصادية في بداية السبعينيات.

- تدعيم جهاز التخطيط ببعض الكفاءات والخبرات لممارسة أعمال التخطيط وتقسيم الأراضي في المراحل المبكرة.
- تعاقب الأعمال التخطيطية المختلفة في مراحلها الثلاث، دراسة المناطق الخمس الرئيسية، دراسات المخططات الرئيسية التنفيذية للمدن الرئيسية ودراسات مخططات التنمية الإقليمية الشاملة.
- زيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية من والى المدن السعودية.
- الاعتماد على مفردات التقنية الحديثة بشكل ملفت للنظر مثل السيارة، وسائل الاتصالات ومواد البناء الحديثة.
- التوسع في نظام منح الأراضي (البلدية - الملكية) وتحديد المساحات للمنح مابين ٦٠٠م٢ إلى ٩٠٠م٢ بصفة عامة.
- الاعتماد على قروض صندوق التنمية العقاري بشكل شبه كامل.
- زيادة الثقافة والوعي والانفتاح على العالم الخارجي للمواطن السعودي.

أما فيما يخص خصائص ومواصفات البيئة العمرانية الراهنة للأحياء السكنية فيمكن تلخيصها في عدد من النقاط وذلك لغرض فهم دور وأداء المسجد في هذه الأنماط العمرانية. وتلك النقاط:

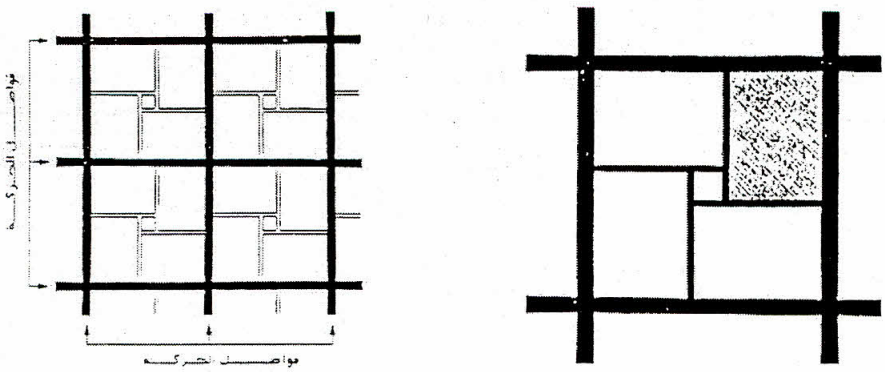
- نمط شبكي متقاطع في مظهرة العام (شكل ٩).
- نظام استعمالات للأراضي غير موجه لمركز الحي أو المجاورة السكنية بل إلى الشوارع المحيطة.
- شوارع داخلية عريضة موجهة لخدمة السيارة مع تجاهل شبه تام لحركة المشاة.
- وجود فراغ لمركز الحي أو المجاورة السكنية ولكنه غير مدعم من قبل نظم الاستعمالات والحركة.
- مساحات أراضي تتراوح ما بين ٦٠٠ إلى ٩٠٠م في الغالب وقد يوجد أقل من ذلك أو أكثر حسب اتجاهات السوق العقاري.
- الاعتماد التام على نمطين سكنيين هما الفلل في الأحياء السكنية والعمارات السكنية (الشقق) على الشوارع الرئيسية أو في مناطق محددة من المدينة (شكل ١٠).
- هيمنة الكثافة السكانية المنخفضة وكذلك الكثافة السكنية المنخفضة على البيئة العمرانية نتيجة لكبر مساحات الأراضي والاعتمادات على نسبة بناء لا تزيد عن ٦٠% في الغالب.

وقد أثرت تلك الخصائص للبيئة العمرانية للأحياء السكنية أيما تأثير في قيام المسجد بأدواره المناطة به حيث يلاحظ أن المسجد لم يعد يؤدي أي دور من أدواره المساندة لوظيفته الأساسية وهي العبادة باستثناء الدور التعليمي الثقافي بشكل محدود جدا وباجتهادات فردية لا ترقي لان تكون عمل جماعي منظم ويعود القصور في أداء تلك الأدوار المرتقبة من المسجد للأسباب التالية:

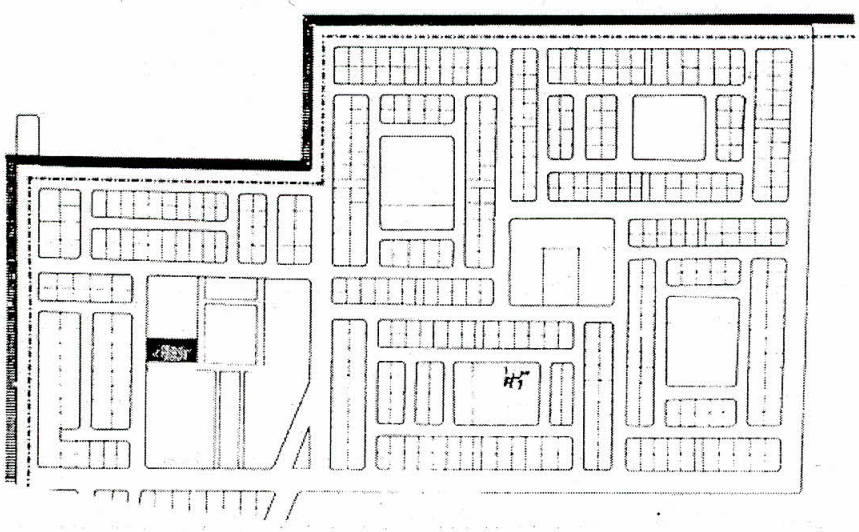
- تطور التنظيمات الحكومية والخاصة المعنية بالوظائف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والإعلامية وغيرها من الوظائف التي كان يعتمد على المسجد في أدائها.
- تباين خصائص السكان الاجتماعية وخلفياتهم الثقافية نتيجة لزيادة معدلات الهجرة من الداخل ومن الخلوج.
- عدم وجود أنظمة ومعايير تخطيطية تدعم تلك الأدوار.
- عدم مراعاة الأنظمة التخطيطية لأدوار المسجد وأخذها بعين الاعتبار وبالذات نظامي استعمال الأراضي ونظام الحركة.
- سوء التنسيق بين الجهات المعنية بتقديم وتطوير المساجد ومتابعتها وتطوير أدائها والتي سيأتي ذكرها في قسم خاص في هذا البحث.

أما فيما يخص مدى استجابة البيئة العمرانية للأحياء السكنية الراهنة للعلاقة المباشرة بين المسجد ومستخدمي المسجد فلم تكن هي أيضا بذلك الداعم القوي لتلك العلاقة بل أنها ربما وفي كثير من الحالات تؤدي إلى انخفاض مستوى العلاقة وضعفها نتيجة للعوامل التالية:

- زيادة أعداد المساجد بشكل ملفت للنظر مع سؤ في توزيعها وذلك نتيجة للأعمال التطوعية الغير مقننة مما أدى إلى انخفاض العدالة الفراغية في توزيع المساجد في كثير من الحالات.
- انتشار المساجد داخل الأحياء السكنية على قطع أراضى سكنية لا تعبر عن موقع مركزي ملائم للمسجد.
- ظهور المساجد المنشأة على الطرق والرئيسية والفرعية ونقاط التقاطع بطريقة فيها الكثير من الاجتهاد في تخطيط وتصميم الموقع.
- صعوبة الحركة والوصول للمسجد في الحي السكني نتيجة للنمط الشبكي المتقاطع وعروض وأطوال الشوارع الكبيرة ووجود الكثير من العوائق على الأرصفة "إن وجدت".
- انخفاض عاملي الأمان والحماية في الحركة من المنزل إلى المسجد نتيجة لهيمنة السيارة على الحركة داخل الأحياء السكنية ونتيجة لانفتاح الشوارع على البيئة بشكل كبير مما يزيد من التعرض للحرارة والمطر والغبار والرطوبة وغيرها.
- زيادة مسافات المشي بشكل كبير نتيجة لكبر مساحات قطع الأراضي وعروض وأطوال الشوارع والاعتماد على النمط الشبكي المتقاطع ونتيجة لعدم تطبيق معايير تخطيطية في بعض مساجد الأحياء مما قل من نسبة العدالة الفراغية في توزيع المساجد.
- عدم وضوح الهوية الفراغية وعلاقتها بالمسجد في الأحياء السكنية الراهنة.



شكل ٩: النمط الحديث لتقسيم الأحياء وتخطيطها



شكل ١٠: أنماط تقسيمات الأراضي في الأحياء الحديثة

تحليل لأداء المسجد في المراحل الثلاثاء

إن تقييم أداء المسجد في المراحل التخطيطية أو البيئات العمرانية الثلاث السابقة يعطي مؤشر هام لمدى التطور أو الانحسار لدور المسجد في البيئة العمرانية ومدى تلبية تلك البيئة العمرانية للمتطلبات الأساسية لمستخدمي المسجد التي بدورها تدعم المسجد للقيام بالأدوار المناطة به.

وقبل أن نتعرض لتلك المقارنة التحليلية، نود أن نعرض مقارنة لوضع المسجد في البيئات العمرانية الثلاثة قامت بها شركة "ست انترناشيونال" ضمن دراسة المخطط الرئيسي التنفيذي لمدينة الرياض (١٩٧٦-١٩٨٤م)، والتي حددت المدينة القديمة "وسط الرياض" كمنطقة تقليدية، وحي الملز كمرحلة انتقالية وحي السليمانية كنمط حديث للأحياء السكنية ثم أجرت المقارنة بينهما على أساس كثافة المساجد والمسافة بين كل مسجدين وعدد السكان المخدومين من قبل المسجد الواحد في كل نمط وفقا للجدول التالي (جدول ١):

جدول ١: تغير اعداد السكان و المسافات بين المساجد حسب نوعية الاحياء

عنصر المقارنة	المدينة القديمة	الملز	السليمانية
مسجد لكل:	٢ر٥ هكتار	٣٥ هكتار	١٥٠ هكتار
المسافة بين مسجدين	٥٠-٣٠٠م	٣٠٠-١٠٠٠م	أكثر من ١٠٠٠م
عدد السكان المخدومين	١١٠٠	٢٤٠٠	٧٥٠٠

ويعزو المخطط هذه الفروقات والتباين إلى كثافة المساجد في المنطقة التقليدية أولا ولعدم إنشاء المساجد بصورة مرضية وكافية في منطقة الملز والسليمانية ثانيا، حيث يذكر المخطط أنه بين عام ١٣٨٨هـ وعام ١٣٩٨هـ تضاعف عدد سكان مدينة الرياض بينما ارتفع عدد المساجد من ٢٧٥ إلى ٣٢٠ مسجد فقط أي بمعدل زيادة يبلغ ١٦ر٤%، الامر الذي أخل بالعدد الكلي للسكان المخدومين فبعد أن كان المسجد يخدم ٩٣٠ شخص تغير ليخدم ١٩٠٠ شخص.

أما بالنسبة للمقارنة التحليلية للمسجد في المراحل الثلاث، فلا تقوم على أساس المعايير والمعدلات التخطيطية وإنما تقوم على أساسين هما:

- مقارنة قيام المسجد بالأدوار المساندة الأساسية في الأنماط الثلاث وهي (التعليمية، الثقافية، التجارية، الاجتماعية، الإعلامية).
- مقارنة مدى استجابة البيئة العمرانية للمتطلبات الأساسية لمستخدمي المسجد والتي تم انتقاء معاييرها بعناية فائقة من بين العديد من معايير تقييم البيئة العمرانية والخدمات العامة والعلاقة بينهما و لم يتم اللجوء لمعايير بعينها مثل معايير تقييم أداء التصميم العمراني الخمسة لكيفن لينش (lynch) أو المعايير الأخرى التي استخدمت في بعض المدن الأمريكية أو طورت بواسطة المعاهد والمؤسسات التخطيطية المختلفة. وقد تم اللجوء إلى هذا الأسلوب الانتقائي رغم صعوبته مراعاة للوضع الخاصة للمسجد الذي يستلزم الحرص في اختيار المعايير المناسبة للحكم على مدى تلبية البيئة العمرانية لأدائه وهذه المعايير هي:

- مسافات المشي (Walking distance)، ويعتبر هنا أداء البيئة العمرانية عاليا كلما قصرت مسافة المشي من والى المسجد والعكس صحيح.
- سهولة الحركة والوصل (Accessibility)، ويعبر عن مدى سهولة الوصول للمسجد بطريقة مباشرة وخالية من العوائق الطبيعية والصناعية عن طريق المشي.
- السلامة والحماية (Safety & protection)، والمقصود بهذا المعيار سلامة المشاة من والى المسجد من السيارات والحوادث الأخرى التي قد يسببها العبور والعوائق الموجودة أما الحماية فيقصد بها الظروف البيئية كالحرارة والرطوبة والغبار والمطر وغيرها من الظروف.

- الملائمة (Fit)، والمقصود بالملائمة مدى تناسق المسجد مع ما يحيط به من استعمالات ومباني مراعاة للتأثير المتبادل الذي قد يكون سلبيا أو إيجابيا، وملائمة المسجد في الموقع العام للحي السكني عموما.
- الوضوح (Clarity)، وهذا المعيار يتعلق بمدى وضوح المسجد في موقعه من الحي السكني سواء بصريا بطريقة مباشرة أو عن طريق نظام الفراغات التي تقود للمسجد مباشرة إذا كان واضحا وتفشل في ذلك إذا لم يكن واضحا.
- السكان المخدومين (Population served)، يعكس هذا المعيار الإمكانية التي يوفرها النمط التخطيطي لأن يخدم المسجد أكبر عدد ممكن من السكان حيث أنه كلما كثر عدد المصلين في المسجد الواحد كان ذلك داعما أساسيا لأدوار المسجد السالفة الذكر، والعكس صحيح.

هذا وقد تم الاعتماد على أساليب قياس نسبية غير رقمية لصعوبة قياس أغلب تلك المعايير حسابيا، فتم الاحتكام مثلا لمقاييس مثل جيد وضعيف وعالي ومنخفض وهكذا. وقد خضعت ستة أنماط تخطيطية تحتضن المسجد للتقييم وتمثل المراحل الثلاث المذكورة للمدينة السعودية وهذه الأنماط هي:

١-النمط العمراني الحديث ذو المسجد المركزي

٢-النمط التقليدي الأصيل.

٣-نمط البيئة العمرانية الانتقالية.

٤-النمط التقليدي المطور.

٥-النمط العمراني الحديث ذو المسجد اللا-مركزي (داخل الحي).

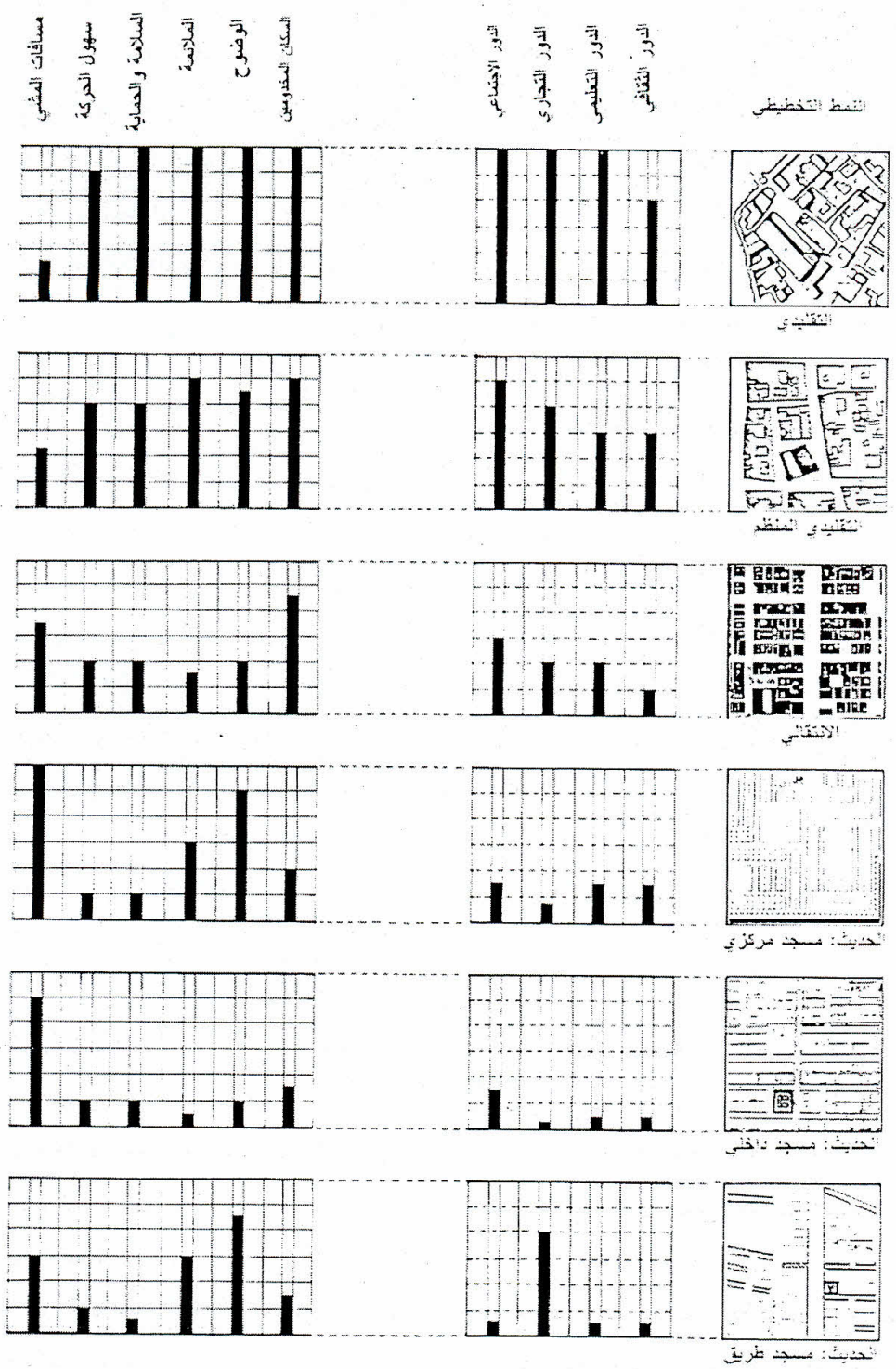
٦-النمط العمراني الحديث المشتمل على مسجد الطريق.

تحليل مقارن للمسجد في الانماط التخطيطية المختلفة من حيث وفاءه بالادوار المناطة به ومن حيث استجابة البيئة العمرانية للعلاقة بين المسجد ومستخدميه (شكل ١١).

المعايير التخطيطية للمساجد

لم يكن هناك حاجة في المستوطنة التقليدية القديمة لوجود معايير ومقاييس تخطيطية للمسجد تحدد أعدادها وأنواعها ومساحاتها نظرا لصغر مساحة المستوطنة التقليدية ومحدودية عدد سكانها. وان كان هناك حاجة لوجود أكثر من مسجد، فقد كانت تبنى عادة على مدى الأقسام الاجتماعية القبلية التي هي أساسا محدد للمجموعات السكنية في البيئة التقليدية الأولى.

وبعد أن تطورت ونمت المدن السعودية ظهرت الحاجة الماسة لوجود اعتبارات ومعايير تخطيطية للتحكم في أعداد ومواقع ومواصفات المساجد. وقد كانت في البداية عبارة عن اجتهادات فردية من الجهات والأشخاص المسؤولين عن توفير تلك المساجد. ومما زاد الحاجة لوجود معايير تخطيطية للمساجد عدم وجود هذا العنصر في أعمال التنمية للمدن الغربية التي تم استسقاء المعايير التخطيطية لباقي عناصر التنمية العمرانية من خلالها.



شكل ١١: تحليل مقارن للمسجد في الانماط التخطيطية المختلفة من حيث وفاءه بالادوار المناطة به ومن حيث استجابة البيئة العمرانية للعلاقة بين المسجد ومستخدميه

وقد ظهرت بعد ذلك العديد من الدراسات للمعايير التخطيطية للمساجد من خلال الأعمال التخطيطية المختلفة ومن خلال تقارير المعايير التخطيطية المعدة من قبل وكالة وزارة الشئون البلدية والقروية لتخطيط المدن، بالإضافة لبعض المعايير الخاصة بالمساجد التي استخدمت في بعض المشاريع التخطيطية الأخرى. ويبرز الجدول المرفق (جدول ٢) ملخص لتلك المعايير لأغراض المقارنة.

جدول ٢: مقارنة المعايير التخطيطية للمساجد

المصدر	المسجد المحلي			المسجد الجامع			مسجد العيد		
	السكان المخدومين	عدد المصلين	مسافات المشي	السكان المخدومين	عدد المصلين	مسافات المشي	السكان المخدومين	عدد المصلين	مسافات المشي
المعايير التخطيطية للمساجد (وكالة تخطيط المدن)	٥٠٠ الى ٢٠٠٠	٢٠٠ الى ٨٠٠	١٥٠ الى ٢٠٠ م	٢٠٠٠ الى ٨٠٠٠	٨٠٠ الى ٣٢٠٠	٢٥٠ الى ٣٠٠ م	١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	--
دراسات النطاق العمراني	٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠	٨٠٠ الى ٢٠٠٠	١٥٠ الى ٦٠٠ م	٧٠٠٠ الى ١٥٠٠٠	٢٠٠٠ الى ٤٠٠٠	٣٠٠ الى ١٥٠٠ م	١٠٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠	١٥٠٠ الى ٣٠٠٠ م
مشروع الجبيل وينبع	--	٥٠٠	١٥٠ الى ٢٠٠ م	--	٢٠٠٠	٢٥٠ الى ٣٠٠ م	--	٢٠٠٠٠	--
ملخص التقارير التخطيطية *	٥٠٠ الى ٥٠٠٠	٢٠٠ الى ٢٠٠٠	٢٠٠ م	٢٠٠٠ الى ١٥٠٠٠	٨٠٠ الى ٤٠٠٠	٣٠٠ الى ١٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠	--
مسح خاص للمساجد في مدينة الرياض**	٢٥٠٠ الى ٨٠٠٠	٣٠٠ الى ٢٠٠٠	٢٠٠ الى ٦٠٠ م	١٠٠٠٠ الى ٦٠٠٠٠	١٠٠٠ الى ٢٥٠٠	١٢٠٠ م	١٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠٠	٥٠٠٠ الى ٦٠٠٠٠	--

*** معايير التخطيط المقترحة للمساجد في: ١- المخطط التنفيذي الرئيسي لمدينة الرياض، ٢- مخطط التنمية الشامل لمنطقة الباحة، ٣- مخطط التنمية الشامل لمنطقة حائل، ٤- مخطط التنمية الشامل لمنطقة تبوك**

**** مسح خاص للمساجد اجرى في مدينة الرياض لاغراض المقارنة**

ومن الملاحظ أن جميع مصادر المعايير قد اعتمد على نسبة ٤٠% كعدد للمصلين من إجمالي عدد السكان المخدومين كما نلاحظ أن تلك المعايير تركز كثيرا على المقاييس الخاصة بتحديد حجم وأعداد المساجد ونطاق خدمتها و لم تركز كثيرا على مواقعها وطرق توزيعها ونشرها داخل المدينة والأحياء السكنية لتحقيق العدالة الفراغية. وقد بدا ذلك واضحا من خلال النتائج التي أفرزتها دراسات برنامج أولويات التنمية العمرانية لمنطقة عسير (جدول ٣) والتي تم من خلالها حصر أعداد المساجد في مدن المنطقة البالغة عشر مدن، ومن ثم تم تحديد المتوسط العام لخدمة كل مسجد والذي بلغ ٥٥٠ نسمة، وهذا الرقم كما هو واضح يقع ضمن نطاق المعايير

ولكن الاختلاف كان بين المدن نفسها حيث بلغ في بعض المدن حوالي ١٠٠٠ نسمة بينما كان في بعضها الآخر في حدود ٢٠٠ نسمة مما يدل على وجود مشكلة تخطيطية في توزيع المساجد ليس في المدينة فقط بل بين المدن نفسها.

جدول ٣: أعداد السكان المخدومين بمسجد محلي في مدن منطقة عسير

المدينة	عدد السكان المخدومين
أبها	٦٠٠
خميس مشيط	١٠٠٠
أحدرفيده	٩٢٠
بيشه	٦٣٠
تنومه	٢٠٠

المدينة	عدد السكان المخدومين
النماص	٢٤٠
سراة عبيدة	٣٦٠
ظهران الجنوب	٤٩٠
محايل	٦٢٠
تثليث	٦٥٠

وتدل المشكلة السابقة بخصوص توزيع المساجد داخل المدينة وبين المدن إلى عدم تلبية المعايير المقترحة لكافة الاحتياجات المتعلقة بكثافات السكان وكثافة البناء وطبيعة النمو والتنمية المتغيرة للمدن السعودية المختلفة.

وعموما، ليس ما ذكر سابقا هو المأخذ الوحيد ولكن هناك العديد من نواحي النقص التي يمكن ايجازها فيما يلي:

- تجاهل تلك المعايير للأدوار المساندة التي يجب أن يقوم بها المسجد مثل الأدوار التعليمية والاجتماعية والتجارية.
- عدم التعامل مع الأنماط التخطيطية الشبكية المتقاطعة بطريقة فعالة.
- عدم الاهتمام بمواقع المساجد والتركيز على مساجد الأحياء فقط دون النظر إلى مساجد الطرق والمواقع الأخرى التي ثبتت الحاجة لها في ظل الأوضاع الراهنة.
- عدم النظر إلى كثافة البناء وكثافة السكان وربطها بمسافة المشي من خلال تلك المعايير.
- تعميم تلك المعايير على كافة المدن السعودية دون الأخذ في الاعتبار الفروقات والمتغيرات المختلفة.

إدارة أعمال المساجد

إن توفير المساجد بالعدد المناسب في الموقع الملائم وبالمظهر المطلوب للتعبير عن أهمية المسجد والهوية العمرانية للمدينة السعودية، عملية تحتاج للكثير من الضبط الإداري والفني بين الجهات المسؤولة عن المساجد سواء تلك المسؤولة عن توفير المواقع (الأراضي) أو تلك المسؤولة عن أعمال التصميم والإنشاء أو أعمال التمويل أو أعمال الإدارة والتشغيل والصيانة. وان سوء أو انخفاض مستوى التنسيق بين تلك الجهات لابد وأن يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل والخلل.

الجهات المسؤولة عن المساجد

- وزارة الشئون البلدية والقروية: والتي تنحصر مسئوليتها في توفير الأراضي والمواقع المناسبة للمسجد بالإضافة لإصدار تراخيص وفسوحات البناء بالتنسيق مع وزارة الشئون الإسلامية. ويعتبر دور وزارة الشئون البلدية والقروية دورا حاسما في عملية توزيع مواقع المساجد في المدينة السعودية بالطريقة المثلى. هذا وينتهي دور هذه الوزارة بعد اعتماد أي مخطط ونقل ملكية أراضي المساجد لوزارة الشئون الإسلامية بالنسبة للمخططات الحكومية، أما بالنسبة للمخططات الخاصة فان دور الوزارة ينتهي باعتماد المخطط مع الإشارة في قرار الاعتماد إلى ضرورة إفراغ أراضى المساجد لصالح وزارة الشئون الإسلامية بعد أو قبل عملية بناء المسجد. ويمكن لمالك المخطط بيع موقع المسجد لشخص آخر يرغب في إنشاء المسجد كعمل خيري على أن يتنازل هذا الأخير عن المسجد لصالح وزارة الشئون الإسلامية. ومن مهام وزارة الشئون البلدية والقروية أيضا إعداد ومراجعة وتحديث المعايير التخطيطية للمساجد بالتعاون مع وزارة الشئون الإسلامية.
- وزارة الشئون الإسلامية: والتي يقع على عاتقها عدد من المهام أهمها صيانة وتشغيل المساجد بالإضافة إلى التنسيق مع البلديات للتأكد من مواصفات إنشاء المساجد وبالذات فيما يخص التوجيه نحو القبلة. وتعتبر هذه الوزارة المالك لكافة المساجد حيث تقوم ببنائها وإنشائها أو استلامها من بعد إنشائها من فاعلي الخير. لذا فهي مسئولة عن تمويل إنشاء وبناء المساجد، وهي كذلك مسؤولة عن إعداد المواصفات الخاصة والمعايير التخطيطية للمساجد مشاركة مع وزارة الشئون البلدية والقروية.
- المؤسسات الخيرية والأفراد: يلعب فاعلي الخير من أفراد أو مؤسسات دورا كبيرا في عملية بناء المساجد من خلال الهبات والتبرعات المادية أو القيام بإنشاء المساجد. وهذا يفسر الزيادة الملحوظة في أعداد المساجد. لكن كان هناك بعض الآثار السلبية لعدم تقنين تلك الأنشطة ومن أهمها:
  - عدم التوازن في توزيع المساجد بين أحياء المدينة الواحدة وبين المدن بصفة عامة.
  - إنشاء الكثير من المساجد في مواقع غير مخصصة أصلا للمساجد مما قلل من الأدوار المتوقع القيام بها من قبل المسجد.

وعموما تظهر الحاجة الماسة الآن لزيادة ورفع مستوى التنسيق في المجالات الثلاثة الأساسية (التخطيط والإنشاء والتمويل) على النحو التالي:

- التخطيط: إعداد المعايير والمقاييس التخطيطية اللازمة والمناسبة للأوضاع الراهنة استنادا على المعايير القائمة من خلال مراجعتها وتحديثها لتواكب النمو العمراني والحضاري للمدينة السعودية. والتأكد من استخدام مواقع المساجد لما خصصت له وعدم السماح ببناء المساجد في مواقع غير مخصصة أصلا لهذه

الخدمة. بالإضافة لتحديد الاحتياجات المستقبلية من المساجد في المملكة العربية السعودية مع تحقيق التوازن في إعداد المساجد بين مدن المملكة المختلفة.

- الإنشاء: زيادة التنسيق بين الجهات المعنية في مجال إجراءات الفسوحات والتراخيص وأنظمة الإنشاء والنمط المعماري الملائم للمسجد مع تنظيم وتقنين أعمال إنشاء المساجد التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات الخيرية والتطوعية.
- التمويل: مراجعة الاعتمادات الأساسية للمسجد سواء الحكومية أو التبرعات والهبات المادية وإعادة توزيعها وفقا لاستراتيجية تحقق التوزيع الأمثل للمساجد بين مدن المملكة أو حتى بين أحياء المدينة الواحدة لتحقيق العدالة والكفاءة المرجوة من وراء توزيع المساجد على الرقعة العمرانية. كما تظهر الحاجة ماسة لأن يعمل فاعلي الخير تحت مظلة وزارة الشئون الإسلامية فيما يخص تحديد الموقع المناسب لبناء المساجد.

المشاكل الأساسية

لقد أفرزت هذه الدراسة العديد من المشاكل وجوانب النقص التي تحد من قيام المسجد بمهامه المناطة به وتبدو الحاجة ماسة للتعامل معها بجدية لإعادة المسجد إلى مكانته الأساسية في المدينة السعودية وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في الأداء. ويمكن تلخيص تلك المشاكل في ست نقاط رئيسية تصلح لأن تكون إطارا للعمل المستقبلي في هذا الخصوص وهي:

١-إخفاق المسجد في القيام بأي دور من الأدوار الأساسية المساندة المتوقعة منه سواء الأدوار الاجتماعية أو التعليمية أو الثقافية أو التجارية أو غيرها.

٢-عجز المعايير التخطيطية الراهنة عن التعامل الجدي مع الأوضاع الراهنة للبيئة العمرانية فيما يخص المساجد وتوفيرها سواء من ناحية الكم أو الكيف، مع اعتمادها على تصنيف وظيفي واحد يقسم المساجد حسب وظيفتها الدينية إلى محلية وجامعة وعيد. بينما أثبتت الأوضاع القائمة الحاجة الماسة للنظر في تصنيف المساجد حسب الأدوار المؤملة منها وحسب مواقعها المختلفة داخل الأحياء أو على الطرق بالإضافة إلى التصنيف الراهن.

٣-ظهور بعض الخلل في التوازن في توزيع المساجد داخل المدينة الواحدة وبين المدن بصفة عامة من ناحيتي العدد والمواقع.

٤-قصور الأنظمة والأنماط التخطيطية العمرانية الراهنة عن إبراز المسجد كمحور أساسي للهوية العمرانية للمدينة السعودية وكعلامة مميزة للمكان (Landmark).

٥-عدم تلبية البيئة العمرانية بصفة عامة والبيئة السكنية بصفة خاصة لاحتياجات مستخدمي المسجد سواء من التحكم في مسافات المشي للمسجد لجعلها أقل مايمكن أو من سهولة الحركة والوصول للمسجد أو من الحماية ضد المخاطر والعوامل البيئية، ناهيك عن عدم احترامها لحركة المشاة التي هي الأصل في الوصول للمسجد. كما أن البيئة العمرانية لم تساعد على تأكيد وجود المسجد كعنصر رئيسي من خلال توفير العلاقة المناسبة بينه وبين ما

يحيط به من عناصر حيوية كالمحلات التجارية والساحات العامة ومواقف السيارات ونقاط الالتقاء والتجمع والعناصر الأخرى التي من شأنها تأكيد الهوية المكانية للمسجد.

٦-انخفاض مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية والتطوعية والأفراد فيما يخص أعمال (التخطيط - التنفيذ- التمويل) للمساجد، الأمر الذي اسهم في ظهور العديد من المشاكل نتيجة لذلك.

الإطار العام للعمل المستقبلي

في هذا الجزء من البحث بعض المقترحات والتوجهات التي ترسم الخط المستقبلي للعمل فيما يخص المساجد لمعالجة المشاكل الراهنة أولا ولتطوير أداء المساجد وتمكينه من القيام بالأدوار المتوقعة منه بكفاءة عالية.

إعادة تشكيل الأحياء السكنية

لا تعبر الفكرة التصميمية للأحياء والمجاورات السكنية الراهنة عن توجه أصيل مشتق من النمط التقليدي أو من جوهر المدينة الإسلامية. بل تعبر عن النمط الغربي في تخطيط الأحياء السكنية المبني على نظرية المجاورة السكنية التي صاغها "كلارنس بيري، ١٩٢٩م" والتي تعرف المجاورة السكنية بأنها تلك المساحة التي تشمل مجموعة من الناس تخدمهم على الأقل مدرسة ابتدائية واحدة ومحلات تجارية للبيع بالتجزئة وخدمات ترفيهية متنوعة. وبناء عليه تم تطبيق تلك النظرية في أغلب المدن الغربية وفقا لمعايير ومقاييس مختلفة بين مدينة وأخرى وبين دولة وأخرى. ولكن يمكن تلخيصها عموما كآلاتي "الجزء السكني ٦٠%، الشوارع والممرات ٢٠%، المدارس ٦%، الخدمات التجارية ٤%، المناطق المفتوحة والمنشآت الاجتماعية ١٠%". كما تم صياغة معايير بخصوص حجم المجاورة والحركة للآليات والمشاة تحدد مسافات المشي ومحاوره وأنظمة وأنماط المساكن وأحجامها وغيرها من التنظيمات. ومن الملاحظ أننا نقلنا من تلك النظرية إطارها المكاني العام دون جوهرها الوظيفي الذي يهدف إلى خدمة السكان. ففي الوقت الذي نجد النظرية تسمح بوجود خدمات تجارية وأنشطة عامة في مركز الحي أو المجاورة، نجد أن أنظمة استعمالات الأراضي لدينا تمنع تلك الوظائف والأنشطة من التواجد في مركز الحي وتشجع تواجدها على الشوارع والطرق الرئيسية المحيطة بالحي السكني، الأمر الذي افقد النظرية أهميتها.

ومن الملاحظ أنه بينما نقلد الفكر الغربي نحن وغيرنا من الدول الإسلامية نجد أن لدينا مقومات أساسية لفكرة أو نظرية للحي السكني الإسلامي ويأتي المسجد على رأسها (شكل ١٢).

وفي هذا الإطار نقترح إعادة صياغة معايير الأحياء والمجاورات السكنية من خلال أجراء تعديلات على أنظمة استعمالات الأراضي والنقل والحركة وأنظمة تقسيمات الأراضي وأنظمة البناء للوفاء بالنقاط التالية:

١-دعم أدوار المساجد من خلال السماح بوجود خدمات تجارية وثقافية وغيرها في مراكز الأحياء والمجاورات السكنية.

٢-منع المرور العابر من اختراق الأحياء والمجاورات السكنية لضمان حماية المشـــاة وتحقيـــق خصوصيـــة الحـــي.

٣-تقليل عروض الشوارع للحد من استخدام السيارات وتشـــجيع حركـــة المشـــاة.

٤-توفير بيئة مشاة ملائمة وآمنة للحركة من والى مركز الحي والمجـــاورة وبالتـــالي المســـجد.

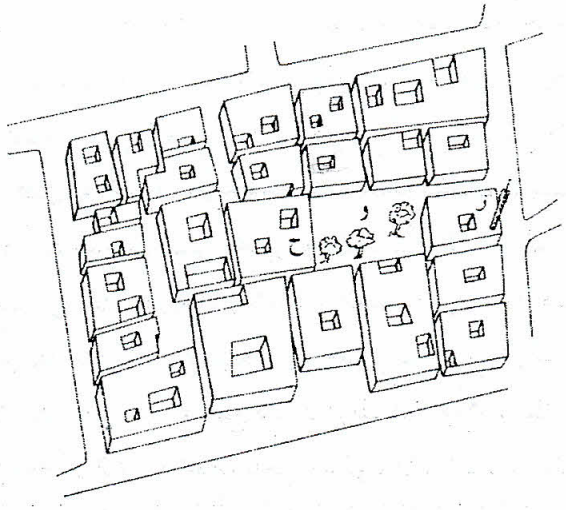
٥-السماح بوجود مباني شقق سكنية حول مركز الحي الســـكني لرفـــع الكثافـــة الســـكانية وضمـــان حيويـــة المركـــز وبالتالي دعم أدوار المســـجد.

٦-اعتبار المسجد هو العنصر المحدد لحجم المجاورة السكنية وبالتـــالي الأحيـــاء الســـكنية.

٧-تحديد موقع المسجد ليكون علامة مميـــزة للمكـــان.

٨-تصميم نظام فراغات متدرج يقـــود إلى المســـجد في المجـــاورت والأحيـــاء الســـكنية لتـــأكيد الوضـــوح الفراغـــي للمســـجد.

والنقاط السابقة ليست محاولة لصياغة نظرية للمجاورات والأحياء السكنية في المـــدن الســـعودية، ولكنـــها عبـــارة عـــن مجموعة من الموجهات الأساسية التي ستسهم بـــدون شـــك في الارتقـــاء بـــدور المســـجد وزيـــادة كفاءتـــه في المدينـــة السعودية. وفي هذا السياق نقترح العمل على محورين أساســـيين همـــا:



شكل ١٢: المجاورة السكنية في المدينة العربية الإسلامية

الأول: البيئة العمرانية الراهنة. ويتم ذلـــك مـــن خـــلال برنـــامج تدريجـــي للتجديـــد العمـــراني (Urban renewal) لا يستهدف المباني والنواحي الإنشائية بل البيئة العمرانية الخارجيـــة الممثلـــة بالشـــوارع والفراغـــات والســـاحات العامـــة وممرات المشاة حتى لو استغرق ذلك فترة زمنيـــة طويلـــة

الثاني: أعمال التنمية الجديدة. وسيكون التغيير هنا سهلا نظرا لأن التعامل سيكون مع الأرض فقط، مع مراعاة المظهر العام للمدينة ككل حيث يمكن أن يكون هناك مرحلة انتقالية بين الوضع الراهن والوضع الجديد.

إعادة تصنيف المساجد

يلاحظ في كافة المعايير التخطيطية اعتمادها على التصنيف الوظيفي المبني على حجم النشاط الديني الذي يقوم به المسجد والذي يتمثل في المسجد المحلي والمسجد الجامع. وقد ظهرت الحاجة إلى إضافة أسس أخرى للتصنيف بناء على الأوضاع التنموية العمرانية الراهنة ويمكن تصنيف المساجد بنا على الآتي:

١-الأدوار التي يقوم بها المسجد، بحيث يمكن ومن خلال دراسة متأنية أن يكون لدينا (المسجد الشامل) الذي يقوم بجميع الأدوار الاجتماعية والتعليمية والتجارية والثقافية، (المسجد التعليمي) (المسجد التجاري) وهكذا.

٢-المواقع، بحيث تصنف المساجد إلى (مساجد الأحياء، مساجد الطرق، مساجد الأماكن العامة، مساجد مراكز المدن) وهكذا. بل ويمكن تقسيمها إلى وحدات اصغر ليصبح لدينا على سبيل المثال (مسجد الطريق الرئيسي-مسجد الطريق الفرعي-مساجد التقاطعات الرئيسية-مساجد التقاطعات الثانوية).

وعموما فان ما سبق لا يمثل مقترح محدد بذاته وإنما اتجاه لتصنيف المساجد وفقا للاحتياجات الراهنة وبطبيعة الحال سيكون لكل منها مقاييسه ومعاييره الخاصة به. كما نود أن ننوه أن التصنيف الأساسي للمسجد المبني على الوظيفة يبقى هو الموجه الأساسي على أن يضاف إليه التصنيفات المستجدة فتصبح لدينا على سبيل المثال (مسجد طريق رئيسي محلي ذو وظيفة تعليمية وتجارية) وهكذا (جدول ٤)

جدول ٤: الإطار العام لتصنيف المساجد بناء على الوظيفة والموقع والدور

تصنيف الوظائف ← / تصنيف الموقع ↓	محلي					جامع				
	شامل	تعليمي	ثقافي	تجاري	اجتماعي	شامل	تعليمي	ثقافي	تجاري	اجتماعي
احياء		*								
طريق رئيسي				*						
طريق فرعي										
تقاطع رئيسي										
تقاطع ثانوي										
مباني عامة										
مراكز المدن										
المناطق الصناعية										
الاسواق العامة										

إعادة صياغة المعايير التخطيطية

الملاحظة العامة على كافة المعايير التخطيطية المعمول بها للمساجد أنها تميل للإطار النظري أكثر من الإطار العملي كما أنها صيغت لكي تعمم على كافة المدن والبيئات العمرانية. وقد ظهرت بعض السلبيات التي تعود أصلا لنقص في المعايير، فبالإضافة لمشكلة التصنيف التي تم طرحها في الجزء السابق، يلاحظ أن هناك مشكلة في توزيع المساجد ونطاق خدمتها ومساحاتها ولا أدل على ذلك من الظواهر الملاحظة بخصوص قلة عدد المصلين في المساجد المحلية داخل الأحياء مقارنة بمساحة المسجد الكبيرة، وكذلك كثرة المصلين في المساجد الواقعة على الطرق الرئيسية والثانوية.

وإذ نوصي بإعادة النظر في المعايير التخطيطية الراهنة نقترح إعادة صياغتها وفقا للأسس التالية:

- التعامل بجدية مع النمط التخطيطي القائم والأنظمة المصاحبة له.
- صياغة المعايير وفقا للتصنيف المقترح سابقا للمساجد.
- مراعاة الكثافات السكانية المختلفة.
- تحقيق الفعالية والكفاءة اللازمة للمسجد من خلال ملائمة موقع ومساحة المسجد لأعداد المصلين حتى ولو لزم الأمر إضافة مستوى جديد للمساجد خلافا عن المسجد الجامع والمسجد المحلي يطلق عليه مصلى أو زاوية.
- إعطاء الأولوية لعنصر مسافات المشي حيث أنها الأساس في الوصول للمسجد.

دعم الأدوار المساندة للمسجد

لأن المسجد في المدينة السعودية يعاني من قصور حاد في أداء الأدوار المساندة المتمثلة في النواحي الاجتماعية والتجارية والتعليمية والثقافية وغيرها من الأدوار اللازمة، فلابد من تطوير العمل والبحث في هذا المجال على أن يتم ذلك وفقا لمحورين أساسيين هما:

- المكاني: وهو توفير البيئة المناسبة لممارسة الأنشطة المختلفة المتعلقة بالأدوار المقترحة للمسجد وذلك من خلال أعمال التخطيط والتصميم العمراني والمعايير التخطيطية المقترح تطويرها.
- الوظيفي: وهو توفير الدعم اللازم المقنن لتلك الأدوار من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية والقطاعات الخاصة والتطوعية المعنية بكل دور من تلك الأدوار لضمان تنظيم ومشاركة الجهات المعنية في ذلك الخصوص. فعلى سبيل المثال الخدمات التجارية تحتاج للسماح بإنشاء المحلات التجارية والتراخيص المصاحبة لذلك مع تحديد نوع الخدمات التجارية المساندة للمساجد وطبيعة مزاولتها كأن تكون بشكل يومي أو أسبوعي أو أن تكون أسواق ثابتة أم أسواق مفتوحة وهكذا بالنسبة لكافة الأدوار الأخرى.

توصيـــات البحـــــث

١-تفعيل دور المسجد في المجتمع من خـــــلال دعـــم الأدوار الاجتماعيـــة والتجاريـــة والتعليميـــة والثقافيـــة للمســـجد بالوسائل والطرق المناســـبة.

٢-إعادة تشكيل الأحياء والمجاورات السكنية لتستجيب للدور الأساسي الذي يقـــوم بـــه المســـجد في المدينـــة الســـعودية وفقا لمعايير ومقومات محلية إسلامية بعيدا عن الأفكـــار المســـتوردة الدخيلـــة.

٣-إعداد خطة عامة وآلية تنفيذية لتحقيق التوازن في توفير وتوزيـــع المســـاجد بـــين المـــدن الســـعودية وداخـــل أحيـــاء المدينة للتأكد من تحقيق العدالة الفراغية في التوفـــير والتوزيـــع.

٤-تعديل نظام استعمالات الأراضي بما يسمح بوجود أنظمة تدعم دور المســـجد في الأحيـــاء الســـكنية مثـــل الأنشـــطة التجارية وغيرها من الأنشـــطة.

٥-إعادة صياغة أنظمة الحركة لتوفير بيئة مشاة ملائمة للتنقل من والى المســـجد بحريـــة وأمـــان وســـلامة وتحجيـــم دور السيارة داخل الحي السكني وتوجيه لحركـــة المشـــاة.

٦-إعداد سياسات عامة للتصميم العمراني تعيد للمسجد هويته الفراغيـــة والعمرانيـــة كعنصـــر حاســـم محـــدد للهويـــة العمرانية للأحياء والمدن الســـعودية.

٧-التوسيع في تصنيف المساجد بناء على الأدوار المتوقعة منه وبناء على المواقع المختلفـــة الـــتي يمكـــن أن يتخذهـــا مـــع ربط ذلك بالتصنيف الوظيفي الذي يقسم المساجد إلى محليـــة وجامعـــة.

٨-إعادة صياغة المعايير التخطيطية استجابة للأوضاع الراهنة على أن يتم تطويرها بطريقـــة عمليـــة جـــادة لتتعـــامل مـــع المتغيرات الراهنة مثل الكثافات السكانية والمواقع المختلفة للمسجد والأدوار المؤملة مـــن كـــل مســـجد علـــى أن يكـــون تحقيق اكبر قدر من الكفاءة والفعالية أحد أهداف هـــذه المعايـــير.

٩-رفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكوميـــة والتطوعيـــة والأفـــراد في مجـــالات تخطيـــط وتنفيـــذ وتمويـــل أعمـــال المســـاجد.

المراجـــع

[١] القرآن الكريم

[٢] ثعلب،أحمد محمد (ترجمة). *المدينة الإسلامية: مقالات مختارة من حلقة التدارس التي عقدت بمركز الشرق الأوسط التابع لكلية الدراسات الشرقية بجامعة كامبردج بالمملكة المتحدة*. اليونسكو-السيكومور/فجر

[٣] المنسي، وليد عبد العزيز. "المنهاج في التمدن الاسلامي". مجلة المنهل، المجلد ٥٦، (٥١٩) جمادي الأولى والآخرة ١٤١٥هـ

[٤] الهذلول، صالح بن علي. *المدينة العربية الإسلامية: اثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية*. الطبعة الأولى، الرياض: ١٤١٤هـ/١٩٩٤م

[٥] سراج الدين، اسماعيل ، الصادق، سمير(تحرير). *المدينة العربية: خصائصها وتراثها الإسلامي (مجموعة أبحاث)*. واشنطن: ١٤٠٢ه/١٩٨٢م

[٦] المملكة العربية السعودية. وزارة الشئون البلدية والقروية. وكالة تخطيط المدن. *المعايير التخطيطية للمساجد*. الرياض: ١٣٩٩/١٩٧٩م

[٧] غضبان، ياسين محمد نجيب.*المسجد في تخطيط المدينة العربية الحديثة*. بحث مقدم للمؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العربية. الرياض: ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م

[٨] المملكة العربية السعودية. الهيئة الملكية للجبيل وينبع. *دليل المعدلات التخطيطية لمقاييس الخدمات العامة*.

[٩] شركة ست انترناشيونال/سيدس. التقرير الفني رقم ٦. *الأوضاع الراهنة في الرياض*. مجلد رقم ٣ (التطور العمراني). ١٣٩٩هـ

[١٠] المملكة العربية السعودية. وزارة الشئون البلدية والقروية. وكالة تخطيط المدن. *دليل عمل النطاق العمراني*. ١٤٠٧هـ

[١١] المملكة العربية السعودية. وزارة الشئون البلدية والقروية. وكالة تخطيط المدن. *دليل تخطيط الأحياء السكنية*. ١٤١٨هـ

[١٢] المعهد العربي لإنماء المدن. " تخطيط المدينة السعودية باستلهام التراث" (ملخص بحث). مجلة البلديات. العدد العاشر، شوال ١٤٠٧هـ

[١٣] Shirvani, Hamid. *The urban design process*. New York: Van Nostrand Reinhold Company 1985

[١٤] Gallion, Arthur and Eisner, Simon. *The urban pattern*. 4th edition. New York . Van Nostrand Reinhold company 1980.

Mosques in Saudi Cities between the Existing and the Desired

Saad Bin Saiid Thaqfan
Ministry of Municipal and Rural Affairs
Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract: The mosque is considered as the most important element in the Islamic city. And as such, it should be fully investigated, researched and studied. The first section of this research dealt with the mosque in the Islamic city and its importance and its role in shaping the Islamic city, starting with the first mosque in Islam and passing through the cities established during the Islamic conquest.

Then the types of mosques and their categorization' development, according to the development of the Islamic cities in terms of size and population and where central, local and other types of mosques had appeared, were tackled. This research shed the light then on the multiplicity of roles the mosque used to play, whether they were political, military, economic educational, cultural, and information dissemination role, and the development of these roles throughout the Islamic history. The section concludes with a study of the role of the mosque in the urban framework of the Islamic city.

The second section of this research dealt with the mosque in the Saudi city, where the position of the mosque, be it in the traditional settlement or the transitional environment or the current modern settings, has been valued. A comparative analysis of the mosque's expected role has been conducted. It clearly showed that the role of the mosque in the traditional settlement had been fulfilled in a better fashion than in the transitional environment and which is, in turn, better still than the current modern situation. The research focused then on the current planning criteria used in mosques related issues where the negative sides and the deficiencies had been exposed. The research had then looked at the mechanism of mosques affairs' management, from the planning, location determination, construction, financing, operation and maintenance point of view, in order to determine its effectiveness and its response to the effort of mosques construction and location determination. This section concluded with the determination of the major problems and deficient sides.

The last section in this research focused on drawing the framework of the future work, relating to mosques building, and according to a proper basis where a planning idea based on giving a central role to the mosque in the neighbourhood is proposed, in contrast to the current imported ideas. The criteria and the supporting basis for the proposed ideas are presented. A new categorization of mosques, based on the location of the mosque in the urban setting and on the roles that the mosque can play, is proposed without neglecting the functional categorization which divides mosques between local and Friday mosques. Then, convenient ways to support the roles of the mosque in a simple way is proposed. Then research concludes with presenting some important recommendations.